جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية

(دراسة تطبيقية على شركة السكر السودانية)

Financial Analysis and Its Role in Evaluating the Financial Performance of Commercial Companies

(An Applied Study on Sudanese Sugar Company)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون:

- آلاء مبارك عبدالرحمن البشير.
- رفيدة علي عوض الكريم محمد.
- ملاذ الصديق الياس علي.
- نهال أحمد محمد علي مراد.
- هديل رحمة الله بابوفاتح سالم.

إشراف :

د. تماضر الصادق

1439هـ - 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى:

{ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا }

صدق الله العظيم

(سورة الكهف : الآية 109)

الإهـــداء

إلي الضوء الذي ينير طريقي...

إلي النهر الي يغذي حدائق قلبي...

إلي تاج النساء و زينة الكون...

(إلي أمي الحبيبة)

إلي من أرشدني إلي طرق المجد...

إلي من علمني أسرار الحياة...

إلي المطر الذي يسقي بساتين عقلي و قلبي...

(إلي أبي)

إلي سندي و قوتي وملاذي بعد الله ...إلي من أثروني على أنفسهم إلي من علموني علم الحياة ...إلي من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة...

(إخواني وأخواتي)

الذين غمروني نصحاً و فكراً...

(إلي أساتذتي)

الذين لمست فيهم طيب المعشر وأريحية أهلي الطيبين...

(إلي زملائي)

لكل من إستكان لمصاعب هذه الحياة...

لكل من ظن أن الحياة تتوقف بعقبة...

الشكر والعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل بكلية الدراسات التجارية وأخص بالتقدير والشكر **للدكتورة: تماضر الصادق** التي قامت بالإشراف على البحث ونقول لها بشراكي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

الباحثون,,,

المستخلص

تناول البحث دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية، وتمثلت مشكلة البحث في دور البيانات والمعلومات والأرقام المطلقة التي توفرها القوائم المالية في قياس وتقويم الأداء لإتخاذ قرارات رشيدة حيث أن القوائم المالية بدون تحليل مالي تصعب الإستفادة منها نسبة لصعوبة فهم هذه القوائم ومن ثم صعوبة الحصول على مؤشرات لمعرفة نقاط الضعف والقوة لتقويم أداء تلك الشركات.

هدف البحث إلى التعرف على مدى إهتمام إدارة المنشأت بالتحليل المالي للقوائم المالية ونتائجه، وتأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر للتحليل المالي بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقويم أداء الشركات.

لتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفروض الأتية: البيانات والمعلومات والأرقام التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي، تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء المالي، لا تمنح إدارة المؤسسات إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائجه لقوائمها المالية.

إتبع البحث المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لإختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تثبت صحة فرضيات الدراسة ومنها: المعلومات الناتجة من القوائم المالية تساعد الشركة في التنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية بما يؤثر إيجاباً على الأداء المالي للشركة، والقوائم المالية تعمل على تقويم كفاءة الأداء المالي عن طريق مقارنة أداء الشركة لعدة سنوات، وإستخدام التحليل المالي يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة أداء الشركة ويساعدها في معرفة نقاط القوة والضعف.

وأوصت الدراسة بالأتي: على الشركات إستخدام التحليل المالي للأرقام الواردة بقوائمها المالية لفهمها وتفسيرها حتى لا تخفي كثير من الإيضاحات، وعلى الشركات أن تستخدم التحليل المالي لمعرفة نقاط الضعف والقوة، ضرورة وجود علاقة بين تقارير التحليل المالي والقرارات التي تتخذها الشركة.

Abstract

The research dealt with the role of financial analysis in evaluating the financial performance of commercial companies. The problem of research was the role of data and information and the absolute figures provided by the financial statements in measuring and evaluating performance to make rational decisions since the financial statements without financial analysis are difficult to use due to the difficulty of understanding these lists Obtain indicators to identify weaknesses and strength to evaluate the performance of those companies.

The objective of the research is to identify the importance of the financial management of the financial statements and their results, and to confirm the effectiveness of the financial statements as a source of financial analysis, in addition to clarifying the role of financial analysis in evaluating the performance of companies.

In order to achieve the objectives of the research, the following assumptions were formulated: The data, information and figures presented in the financial statements are not sufficient to evaluate the financial performance. The information resulting from the financial analysis helps in evaluating the financial performance, does not give the management of institutions the importance of financial analysis and the results of their financial statements.

The research followed the deductive approach, the inductive approach, the historical approach, and the analytical descriptive approach to test the hypotheses. The study reached several results that prove the validity of the hypotheses of the study, including: The information resulting from the financial statements helps the company to predict the future through financial indicators that positively affect the financial performance of the company. To evaluate the efficiency of financial performance by comparing the performance of the company for several years, and the use of financial analysis gives appropriate information on the efficiency of the performance of the company and help them to know the strengths and weaknesses. The study recommended that companies should use financial analysis of the figures in their financial statements to understand them and interpret them so as not to hide many clarifications. Companies should use financial analysis to identify weaknesses and strengths, the need for a relationship between financial analysis reports and decisions taken by the company.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
المقدمة	
أولاً: الإطار المنهجي	1
ثانياً: الدراسات السابقة	4
الفصل الأول **الإطار النظري للتحليل المالي والأداء المالي**	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي	10
المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته	25

الفصل الثاني **الإطار النظري للربط بين التحليل المالي والأداء المالي**	
المبحث الأول: مداخل وأساليب التحليل المالي والإتجاهات الحديثة في التحليل المالي	41
المبحث الثاني: القوائم المالية	56
الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	72
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	75
الخاتمة	
أولاً: النتائج	87
ثانياً: التوصيات	88
قائمة المراجع والمصادر	89

فهرس الجداول

إسم الجدول	رقم الصفحة
نموذج لقائمة الدخل	57
قائمة المركز المالي	60
قائمة التدفقات النقدية	62
قائمة التغير في حقوق الملكية	64
البيانات الشخصية	76
الإعتمادية	78
المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	79

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تزايدت أهمية التحليل المالي وذلك لإعتباره وسيلة علمية تبحث في معالجة البيانات للمؤسسات بغرض تقديم معلومات ذات دلاله علمية يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي.

التحليل المالي كأفضل الوسائل المستخدمة لتقديم معلومات ومؤشرات عن آداء المشروعات المختلفة، ويعتبر أيضاً من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي.

هدفت هذة الدراسه لإبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم الاداء المالي وذالك بإستخدام اسلوب تحليل التغير والإتجاه واسلوب النسب الماليه للحصول علي مؤشرات تساعد في تقييم الاداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة .

يعد التحليل المالي وسيله مهمة تستخدمها الإداره لتوضح لملاك الشركة مدى كفاءتها في إتخاذ القرارات الماليه وفي إدارة الأموال كما يستخدم كوسيله رقابيه مهمة يضمن للإدارة إمكانية إعتمادها في التخطيط المستقبلي فضلا عن إجابة التحليل المالي للعديد من الأسئله مثل حجم الأموال التي ينبغي علي المنشأه إستخدامها، ونوع الأصول المطلوبه لتحقيق أهدافها وما هو حجم هيكل التمويل الأمثل.

مشكلة البحث:

وهي تتمثل في الآتي:

1. عدم شمول القوائم المالية علي جميع المعلومات اللازمة في عملية التحليل المالي.
2. عدم كفاية أساليب التحليل المالي لإتخاذ القرارات الرشيدة.
3. عدم إهتمام إدارة المنشأة يالتحليل المالي ونتائجه.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في التالي:

1. بيان دور التحليل المالي للقوائم الماليه في توفير معلومات ومؤشرات تساعد مستحدمي القوائم الماليه في التقويم السليم للأداء.

2. محاولة للإسهام في تحديد النسب المالية التي يمكن الإستناد عليها في تقويم كفاءة الأداء المالي.
3. إظهار دور التحليل المالي في قياس وتقويم الأداء المالي للشركات كإسلوب متمم للقوائم المالية .
4. بيان دور القوائم الماليه في إمداد المحلل المالي بالبيانات اللازمه لإكمال التحليل المالي.

أهداف البحث:

يحقق البحث الأهداف التالية:

1. التعرف علي القوائم المالية ومدى شمولها علي جميع المعلومات اللازمه في عملية التحليل المالي.
2. توضيح مدى كفاية اساليب التحليل المالي لإتخاذ القرارت الرشيدة.
3. التعرف علي مدى إهتمام إدارة المنشآت بالتحليل المالي للقوائم المالية ونتائجه.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضيات التالية:

1. البيانات والمعلومات والأرقام التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي.
2. تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الاداء المالي.
3. لا تمنح إدارة المؤسسات إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائجه لقوائمها المالية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المناهج لتالية:

1. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.
2. المنهج الإستنباطي لتحديد المحاور ووضع الإهداف والفرضيات .
3. المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث .
4. المنهج الوصفي لدراسة الحالة .

حدود البحث:

تنحصر حدود البحث في الآتي :

حدود مكانيه: شركة السكر السودانية.

حدود زمانية : 2016م – 2017م.

أدوات جمع البيانات:

البيانات الأوليه: بإستخدام الملاحظه والمقابلات الشخصية للمهتمين لأمر التحليل المالي .

البيانات الثانوية: تتمثل في بعض المراجع والكتب والدوريات والسمنارات وأوراق العمل والشبكة العنكبوتية التي قدمت في هذا المجال.

هيكل البحث:

يتم تقسيم إلي مقدمة وثلاثة فصول والفصل يتكون من مبحثين وذلك كالآتي:

المقدمة :

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: والدراسات السابقة.

الفصل الأول:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي .

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف الأداء المالي.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: مداخل وأساليب التحليل المالي والأتجاهات الحديثة في التحليل المالي .

المبحث الثاني: القوائم المالية ودور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي .

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

الخاتمه:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثانياً: الدراسات السابقة:

(1) دراسة فيصل محمد مصباح، (1999)[1]:

هدفت الدراسة الي تقويم الاداء المالي والمحاسبي بهيئة الموانى البحرية من خلال ربط الأداء المالي بالتحليل المالي لمختلف القوائم المالية المستخرجة سواء التقريرية او الفعلية من هيئة مالية او إحصائية لمختلف أنشطة العمل وذلك بغرض توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرار المناسب

من نتائج البحث مايلي:

يمثل التحليل المالي دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم وإستخدام أساليب رياضية وإحصائية لتوضيح إتجاهات البنود المختلفة بهذة القوائم المالية راسيا وافقيا بهدف الارتباطات التي تربط بين عناصرها والتغيرات فيها من خلال فترة واحدة او عدة فترات.

وأوصت الدراسة بتفعيل دور المحاسبة للقيام بوضع الميزانيات التقديرية والتحليل المالي، والحصول علي معايير خاصة لتقيم الأداء المالي في شكل نسب مالية من الموسسات النظرية حتي يمكن القيام بعملية المقارنة بينهما.

(2) دراسة هيثم احمد عثمان، (2000م)[2]:

تناولت الدراسة التحليل المالي للاغراض المصرفية وذلك لاهمية التحليل في تطور المصارف واوضحت الدراسة طرق واساليب التحليل المختلف وادواتة ومحدداتة بالاضافة الي كيفية استخدام التحليل المالي ، بينما تمثلت مشكلة الدراسة في ان الشركات والمصارف لاتضع في الاعتبار اهمية التحليل المالي ودوره في تطور المنشات وتعددها ،وهذا ماينعكس علي قدرة الشركات والمصارف في النافسة مما يؤدي ذلك الي انهيار هذه المؤسسات.

---

[1] – فيصل محمد مصباح، **تقويم الاداء المالي والمحاسبي بهيئة الموانى البحرية**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 1999م).

[2] – هيثم احمدعثمان ،**التحليل المالي للاغراض المصرفية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2000م).

من أهم نتائج وتوصيات الدراسة:

أن التحليل المالي إذا وجد الإهتمام الازم فانه يقود المؤسسة المالية الي التطور بمعدلات نمو مناسبة، كما ان التحليل المالي يجعل البنك في وضع مالي مستقر، كما اوصت الدراسة بضرورة مقارنة النسب التي يتم الحصول عليها بعد اجراء التحليل المالي للبنك مع المصارف العامة في نفس الظروف والتخصص للاستفادة من تلك المقارنة في قياس مدي قدرة البنك ومكانتها مع المصارف الاخري.

(3) دراسة محمد عبدالحميد محمود، (2001م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية أسلوب التحليل بالنسب الماليه وذلك لإعتمادها على بيانات ختامية تعد في لحظة معينة وقد عمل الباحث على إختبار الفروض التالية:

هنالك علاقة ترابطية بين التخطيط المالي السليم والتطبيق الصحيح لأساليب النسب المالية والمصارف المختارة ،ضعف الرقابه المالية ناتج عن استخدام النسب المالية.

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة مايلي:

بالرغم من مساعدة اسلوب التحليل بالنسب المالية للتخطيط المالي الا أنه غير ،وذلك للاعتماد على بيانات الحسابات الختامية والتي تعد في لحظه معينه، توجد صعوبات تواجه تطبيق اسلوب النسب الماليه في المصارف المختارةبصوره واسعه، وأوصت الدراسة بالأعتماد على التحليل بالنسب المالية اذا كانت القوائم معده بشكل صحيح وتعبر عن المركز المالي المصرفي.

(4) دراسة محمد على محمد برسي، (2002م)[2]:

تناولت الدراسة التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات،وهدفت الدراسة الى إظهار أهمية التحليل المالي في إجراء الدراسة التفصيلية للبيانات دراسة النتائج لتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة ومدى إستفادتها من نتائج أعمالها في الماضي للإستفادة منها في المستقبل وإثارة كثير من التساؤلات عن مدى قدرة المركز المالي للمنشأة للوفاء بإلتزاماته دون مشاكل.

---

[1]– محمد عبدالحميد محمود، **تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2001م).

[2]– محمد على محمد برسي، **التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشور، 2002م).

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن التحليل المالي يساهم مساهمة فعالة في ترشيد القرارات والخطط وتقييم الأداء، والتحليل المالي من خلال إقترانه بالقوائم المالية فإنه يعمل على إطلاع وتنوير القائمين على أمر المنشأت بخفايا الارقام وموقف المنشأة في التحليل على بياناتها، وبموجب التحليل المالي يمكن متابعة التغير في البيانات وإستمرارية الرقابة للمشروعات وبذلك يتم منع حدوث الكوارث.

من أهم توصيات الدراسة:

يجب الإهتمام بالتحليل المالي في مجال صناعة القرارات المالية كما يجب أن يساعد التحليل المالي في الإجابات الموضوعية للطوائف المتعددة التي يهمها ويفيدها أمر القوائم المالية ،من أجل إقتران التحليل المالي بالميزانيات يجب أن يكون هنالك إلتزام من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والجمعيات معاهد المحاسبة بوضع إسلوب موحد يلزم مكاتب المحاسبين القانونيين والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال وطافة المحاسبين والقائمين على أمر إعداد البيانات المالية بتضمين التحليل المالي وأدواته ضمن الميزانيات والقوائم المالية وإعتباره جزء منها وإيجاد الوسيلة الملائمة للتحقيق والإلتزام بالتنفيذ

(5) دراسة أشرف خوفر عزيز(2002م)[1]:

هدفت الدراسة الي إبراز اهمية التحليل المالي في الاستفادة من القوائم المالية من خلال الوصول الي مؤشرات الإيضاح أوجه القوة والضعف في أداء عمليات المشروع والمخاطر التي تؤثر علي عمليات المشروع واهم النسب المستخدمة لزلك ،وحدود التحليل المالي والقوائم المالية.

من نتائج البحث ما يلي:

- كفاءة الأداء تحقق من خلال النمو الايجابي المؤشرات أداء عمليات المصرف الاستثمارية، والتشغيلية، والتمويلية كما يوضح إستخدام التحليل المالي وضع المصرف من خلالها.

---

[1]- أشرف خوفر عزيز، **إستخدام التحليل المالي لأسس القياس في القوائم لتقويم الأداء بالقطاع المصرفي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير المنشور، 2002م).

- وضع المصرف من جميع النواحي ذات الصلة لكفاءة الأداء به ومدي الإستفادة من الأموال المستثمرة بالمصرف وطبيعة تكوين ومدي توازن هيكلة المالي، والمخاطر التي تواجهها.
- يوجه التحليل المالي إداراة المصرف للإستثمار المناسب وذلك بكفأءة الضوء علي مقدار الربحية وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ونقاط الضعف والقوة والقدرة علي التوسع في المستقبل بجانب ترشيد قدرات المهتمين بالتعامل مع المصرف.

وقد خرج البحث بجملة توصيات نورد منها:

- إستخدام التحليل المالي كمؤشر عند إتخاذ القرارات ذات الصلة بنشاط المصرف لضمان تحقيق درجة أمان أكبر الاستثمار المصرف وتحقيق أفضل النتائج.
- السعي لتحقيق نمو إيجابي بالاستمرار في الايرادات والمؤشرات النمو والعائد ودورران الموجودات وحقوق المساهمين مستقبلاً.

(6) دراسة الرشيد حسين محمد إدريس، (2005م)[1]:

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات وهدفت الي إكتشاف طبيعة المؤشرات التي يستخدمها مراجعوا الحسابات والمحللون والماليون والمحاسبون في التنبؤ بالفشل من حيث طبيعة تلك المؤشرات وفعاليتها وأهميتها النسبية.

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

- توجد علاقة مباشرة حيث التحليل المالي والتخطيط الجيد وأن النسب المالية ذات تأكيد مباشر علي الرقابة
- تقع مسؤلية توفيرإنذار مبكر عن حوادث تعبرالشركات على المراجعين والمحللين الماليين والمحاسبين

من أهم التوصيات الأتي:

ضرورة الأخذ بأساليب التخطيط والإستعداد لمواجهة الأزمات المحكمة مع ضرورة تحديث نماذج التنبؤ من وقت إلى آخر في ما يتوافق مع المتغيرات الإقتصادية الأنية.

---

[1] - لرشيد حسين محمد إدريس، **دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2005م).

(7) دراسة طه نور الدين إسحاق، (2006م)[1]:

تناولت هذة الدراسة التحليل المالي ودوره في تقويم الاداء المالي وذلك بالتركيز علي القطاع المصرفي وأخذت ذلك بتسليط الضوء علي علي البنوك ممثلة في المصرف المزارع التجاري، ومن أهداف هذه الدراسة معرفة الي مدي يتم إستخدام المصارف ممثلة في مصرف المزارع التحليل المالي وتوضح أهمية تحليل القوائم وبيان دوره في قياس وتقويم الأداء في المصارف، ومحاولة التعرف علي أسباب عدم تطبيق أسلوب تحليل القوائم المالية بالمصارف بصورة دقيقة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- و كذلك يقود التحليل المالي المصرف إلإستثمار الملائم وذلك بتسليط الضوء علي مقدار الربحية وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف محل الدراسة ومن النتائج أيضا ،أن الأرقام التي تظهرها القوائم المالية لاتعطي معلومات كافية لتقويم الأداء لرأس المال ،كما أن القوائم من أهميتها أنها تاريخية لذلك يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند إستخدام النسب المالية .
- أن التحليل المالي يوضح وضع المصرف من جميع النواحي ذات الصلة بكفاءة الاداء والي أي مدي تم إستفادة من الأموال المستثمرة والمخاطر التي يواجهها البنك .

من أهم توصيات الدراسة:

العمل علي تضمن قيمة الأرباح المحققة لضمان تحقيق دور ملائم عن الأموال المستثمرة بجانب رفع معدلات العائد الأصول ،كما علي المصرف إستخدام محللين أكفاءومتخصصين في التحليل للإستفادة منهم في الحصول علي المؤشرات زات الصلة وتدريب الكوادر و تأهيلها.

---

[1] – طه نور الدين إسحاق عبدالواحد، **تحليل القوائم المالية ودوره في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2006م).

(8) دراسة أمجد علي عثمان محمد شبو، (2006م)[1]:

من أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- التقارير المالية تكمل بعضها البعض وتعتبر من أهم المصادر التي تستخدم الأجراءات محلية ،التحليل المالي بغرض مساعدة مستخدمين هذة القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة
- أن القوائم المالية بالرغم من أهميتها الإانها تاريخية لذلك يجب ألاخذ بعين الإعتبار عند إستخراج النسب المالية والتي يتم عليها التحليل المالي للشركة .
- يساعد التحليل المالي المستخدمين من المعرفة ةالتنبؤ بلأداء المالي للشركة ،وتسهم في إتخاذ القرارات الرشيدة .

وأوصى الباحث بضرورة إستخراج قوائم مالية مراجعة رجع سنوية لتقليل ظهر الإعتماد علي قوائم مالية تاريخية عن فترة عام كامل.

---

[1] – أمجد علي عثمان، **إستخدام التحليل المالي في تقويم أداء الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير المنشورة،2006م).

المبحث الأول

مفهوم وأهمية التحليل المالي

التحليل المالي اضحى من أهم مجالات المعرفة منذ بداية القرن الماضي ،نتيجة أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات حيث شهدت هذة الفترة إنهيار كثير من المنشأت مما دعا الي ضرورة دراسة محتويات التقاريرالمالية للشركات بشكل عملي حتي للجهات المهتمة بالنشاطات الأقتصادية لهذة الشركات التعرف علي أدئها والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي هو م يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية ،وإزدات أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد إنتشار ظاهرة التضخم وأثرها علي بنود القوائم المالية وظهرت الحاجة الي إستخدام أساليب الكمية الحديثة والحاسوب في التحليل المالي للرفع وسوية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداء أساسية تسهم في إتخاذ القرارات وترشيدها بالأضافة الي ما يقدمة التحليل المالي علي صعيد التخطيط العام في دولة علي الأصعدة الاخري وخاصة تامينه، مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة وتوضح كذلك المركز المالي للوحدة وحقوق أصحاب الوحدة ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كفاية لاغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف علي حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها.

العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

- الإتئمان:

الاتئمان هو عصب الحياة الاقتصادية والاتئمان سلسة من الحلقات المتصلة فإنقطاع او تأخر أي حلقة يؤدي الي تأثير علي بقية الحلقات ،فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر علي بقية الاطراف الاخري ويؤدي الي خلق مشكلة مالية، لذلك تهتم لبيوت المال والأغراض المتخصصة كالبنوك إهتماماً بدراسة المركز المالى لجهات الطالبة للإقتراض قبل منحها.[1]

[1] - أ.د. إسماعيل إسماعيل وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م، ص 10).

- أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين وإستثمار الأموال علي نطاق واسع ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول خاصة الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح ويمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة.

تطور التحليل المالي: [1]

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع إزدياد إنتشار الشركات المساهمة بما تفرضه من فصل بين الإدراة والملكية، وفي البداية نصب الإهتمام على قائمة المركز المالي بإعتبارها القائمة الأهم وكان جل الإهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويلة الأجل.

مع إتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الإتمئانية أصبح للميزانية دور أساسي في الموافقة علي تقديم التسهيلات إالاتئمانية المطلوبة من المنشأت ،ويعود ذلك الي تاريخ 9\2\1859م وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفين ولاية نيوورك التوصية الي أعضاء هذة الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال في المؤسسات التي يتبعون لها ان يزودهم ببيانات مكتوبة حول الاصول وإالتزمات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي لها لجنة البيانات الموحدة للمحموعات المختلفة .ومنز تلك الفترة تم البحث هذا الموضوع بالستفاضة وقد أوصي كبار المصرفين المصرفين باستعمال البيانات الاغراض منح التسهيلات الإتمئانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة علي ضرورة تحليل هذة البيانات في عام 1906م، وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤلين عن منح التسهيلات الأئتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا وبدأو يفكرون في أي البيانات ينبغى مقارنتها.

وفي عام 1908م تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب، بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول الي المطلوب.

---

[1] - أ.د. إسماعيل إسماعيل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 11.

ولم يعد الامر ايضا مقتصرا علي قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تتعدي ذلك الي كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم ايضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة .

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقسيم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي أن من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فأنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.[1]

يعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالمنشأت ،الخاصة والعامة وكل ما يعنيه المال الخاص والعام وترشيد أستخدامه حيث أن للتحليل المالي من الوسائل والأدوات والطاقات ما يمكنه من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالأضافة الى تقييم المنشأت تقييماً شاملاً او جزئياً.

يتوافق التحليل المالي الى حد كبير مع طبيعة العلوم الأجتماعية إذ هو ذلك الفرع من فروع المعرفة ومجال من مجالات العلوم الأجتماعية الذي كان ولا يزال يعنى بدراسة القوائم المالية دراسة تفصيلية، تحليلية، إنتقادية، بعد تبويبها التبويب الملائم من زاوية المحلل المالي نفسه.

بعبارة أخرى أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوءها القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي.

أن التحليل المالي في ظل التطور الهائل والمتنوع في مجالات المعرفة المختلفة تطور هو الأخر تطوراً هائلاً وضخماً شمل كل جوانبه، فلم يعد التحليل المالي قاصراً،على دراسة القوائم المالية وتحليلها، وبالتالي دراسة

---

[1] – خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، عمان، دار وائل للنشر ،2000م، ص 10.

السياسات والخطط التي تم في ضوئها واعدادها وتفسيرها، وانما دراسة كم هائل ومتنوع من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الموجوده بالقوائم المالية.[1]

تعريف التحليل المالي:

التحليل المالي Financial Analysis هو عملية يتم من خلالها إستكشاف او إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الأقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القؤائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرارات[2]. ويعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية من أجل الوصول الى تخطيط مالي سليم ،كما يبين لنا الحالة المالية للموسسة في فترة زمنية وذلك بأستعمال مجموعة من التقنيات والتي تتمثل في النسب المالية وكذلك رؤس الأموال العاملة.

ويعرف التحليل المالي بأنه النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الأتجاهات والعلاقات على نحو ثابت ويتصل التحليل المالي في جوهره بتحويل البيانات الى معلومات ومن ثم المساعدة على اداءعملية تشخيصية هدفها مسح فحص،والتنبوء بالمعلومات .

ويجب على المحلل المالي المهتم بتقدير قيمة الجدارة الائتمانية لمنشأة ما،أن يقدر تدفقات المنشأت النقدية المستقبلية ويقدر المخاطرالمرتبطة بتلك التقديرات ويقرر معدل الخصم المناسب الواجب تطبيقه على تلك التقديرات والغرض من قوائم ومعايير القوائم المالية IFRs،هو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في إتخاذ القرارات الأقتصادية ومع ذلك فأن هذه القوائم المالية لا تحتوي على كل المعلومات التي قد يحتاجها المستخدم الفرد لإداء كل المهام السابقة لعرض معلومات إضافية يمكن أن تفيد المستخدمين وتشتمل معلومات مثل سجل أداء الشركة على خمس سنوات ،تحليل مبيعات الوحدات حسب خط المنتجات.[3]

أهداف التحليل المالي:

- تقييم الأداء للمنظمة في الماضي.

---

[1] – صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر،1998م، ص 73.

[2] – د. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 3.

[3] – الدكتور طارق عبدالعال حماد، **تحليل القوائم لأغراض الأستثمار ومنح الإئتمان**، الدار الجامعية، 2006م، ص 474.

- الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها تمهيداً لإعادة الهيكلة.
- إتخاذ العديد من القرارات المستقبلية لتحسين الأداء المالي للمنظمة.
- إمكانية مقارنة الأداء المالي للمنظمات الأخرى[1].
- معرفة الوضع المالي للمنشأة.
- الحكم على القدرة الكسبية للمشروع.
- الحكم على كفأة الأداء المالي والتشغيلي في المنشأة.
- تقييم قدرة المنشأة على سداد ديونها والتزامتها في المدى القصير والطويل.
- وضع الخطط المستقبلية وأحكام الرقابة الداخلية.
- التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها [2].
- تحديد قدرة المنشأة على الإقتراض والوفاء بالديون.
- الوصول الى القيمة الأستثمارية للمنشأة وجدوى الإستثمار في أسهمها.
- الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- توضيح الإتجاه العام لفاعليات المنشأة.
- مساعدة الإدارة على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقسيم السياسات الإداريه.
- دراسة وتقييم ربحية المنشأه.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأه [3].

---

[1] – الدكتور احمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية**، (دار الإعصار العلمي، للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص105.

[2]– د. مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن، 2000م) ص 73.

[3] – الدكتور منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارت**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2008م، ص22

خطوات التحليل المالي:

- تحديد الهدف والفترة للتحليل المالي.
- إختيار البنود المناسبة من القوائم التي تحقق الهدف.
- إختيار أداة التحليل المناسبه.
- القيام بالتحليل حسب الاداة التي تم اختيارها.
- إختيار المعيار الذي ستقارن به نتائج التحليل.
- تحديد وضع الشركة من المعيار المقارن به.
- تحديد العوامل المسببة لهدف النتائج.
- الخلاصة والنتائج النهائية.
- التوصيات والإقتراحات والحلول المناسبة.[1]

مراحل التحليل المالي:

يمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاثة التالية.

- مرحلة الإعداد والتحضير.
- مرحلة التحليل.
- مرحلة الإستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير)

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير:

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها العمل مجددا واسناد مهمة اجراء التحليل إليه، او إستلامه وكتابة التكليف من أطراف خارجية او أطراف داخلية، وتكتسب هذه الملرحلة أهميتها من الأعداد والتحضير جيدان سيوثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

- **تحديد الهدف من التحليل :** وهي من أهم خطوات المرحلة الأولي، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل من هنا

[1]– د. خلدون إبراهيم الشديفات، **مرجع سابق**، ص 96

بتحديد الغرض حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب علي سبيل المثال يرغب في بالتعرف علي ربحية المنشآت المتوفر فيها فرص الإستثمار ويهتم بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشأت بينما البنوك المقرضون يهتمون بشكل اساسي بالتعرف علي سيولة المنشأت وقدرتها علي سداد ديونها، بينما تولي الإدارة إهتماماً خاصاً بتقيم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.

- **مدي ونطاق التحليل :** بعد تحدد الهدف يتوجب علي المحلل المالي أن يقرر مدي ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليلة علي منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت اخري متشابهة ؟ أم أنه سيقتصر علي منشأة واحدة ؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات أخري متشابهة؟ كل ماسبق يؤثر بالتاكيد علي الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب علي المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.
- **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:** يجب علي المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما إستطاع إنجاز شامل تتحقق منة كل الأهداف المرجوه، لذا يجب علي المحلل المالي جمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والاحصائية والكمية...الخ. ويجب أن تغطي هذة المعلومات الفترة او الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقه بالمنشاة او المنشآت التي يستهدفها التحليل .

ثانيا:مرحلة التحليل:

وهي المرحلة الأسياسة التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات الاتية:[1]

1- اعادة تبويب وتصنيف المعلومات :

وهي خطوة بالغه الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته علي التركيز في تحليله للوصول الي نتائج تحقق الفائدة والأهمية المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة

[1] – مؤيد راضي خنفر وأخرون، **مرجع سابق**، ص 77.

بالعديد من الإجراءات تشمل ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الاخر في أحيان أخري. ولعل أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والإنشاق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية تحليلها خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة او أكثر من فترة مالية وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عنها عندما تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية، ويطلب من الشركات الإلتزام بها. ويجب الإشارة هنا الي أن إعداد المعلومات المالية بإستخدام نموذج القائمة يشكل شكلاً من أشكال إعادة التبويب وتصنيف المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي بالإضافة الي ما توفره هذه التصنيفات من ربط جيد بين البنود، بعكس النموذج التقليدي (نموذج الحساب)، كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف والربط الجيد بين المكونات والعناصر، لذا فان المحلل المالي يبدأ مرحلة التنفيذ بإعادة التبويب والتصنيف للمعلومات المتوفر من خلال إعادة إعداد القوائم المالية اذا كانت المعلومات المتوفرة لدية علي شكل حسابات.

خصائص التحليل المالي:

- أن التحليل المالي يعتمد علي القوائم المالية ومصادرأخري كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- أن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بلتحليل.
- أن هنالك العديد من الأساليب التي يمكن الإعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- إنه من الجائز القيام بالتحليل علي مستوي المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية أو بين المؤسسات المتشابهة للصناعة الواحدة.
- أن التحليل لايقتصر علي حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعي في البحث الي ما وراء هذة المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في إتخاذ القرارات.[1]

[1] – د. أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2011م، عمان، ص 104.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

- إدارة المنشاة: تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية:

1- مدي نجاح المنشأة في تحقيق السيولة.

2- مدي نجاح المنشأة في تحقيق الربحية.

3- معرفة وضع الشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة.

4- تقييم انجازات المنشأة في مجال التسويق والبيع والانتاج.

5- التنبؤ بالفشل.

6- المساعدة في الرقابة المالية.

- الدائنون: حيث تستفيد هذة الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الإئتماني للشركة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد قصير الأجل وطويل الأجل ودرجة ربحية الشركة.

- المستثمرون: حيث تستفيد من التحليل المالي في معرفة القوة الإيرادية للشركة ونصيب حملة الأسهم من الأرباح ومدى إستقرار هذه الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في الشركة.

- بيوت الخبرة المالية: حيث تستفيد من التحليل المالي في معرفة المعلومات عن الشركة ومساهمتها في دعم الإقتصاد المحلي والتي تنشر لجميع الأطراف.[1]

جهات أخرى:

- الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الإقتصادية في القطاع الواحد بهدف إستخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الإقتصادي.
- أجهزة التخطيط: وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناءاً على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.
- المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية إستثمار أموالهم في منشأت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأت المختلفة.

---

[1] – د. خلدون إبراهيم الشديفات، **مرجع سابق**، ص 94.

- المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الإستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشاة ومدى قدرتها علي الوفاء بديونها.[1]

مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لا بد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:

- المصادر الداخلية للبيانات .
- المصادر الخارجية للبيانات .

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات وتشمل البيانات التالية:

1. قائمة المركز المالي
2. قائمة الدخل
3. قائمة التدفقات النقدية

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

- تقرير مدقق الحسابات.
- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية:

حيث يحتاج المحلل لهذه البيانات التي توضع وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية، مثلاً:

---

[1] – د. منير شاكر محمد وأخرون، **مرجع سابق**، ص 18.

أولاً: الأصول وتشمل:

1) البضاعة: أسس التقويم، طريقة تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون ...إلخ .
2) الأصول الثابتة: القيمة السوقية، حقوق الرهن عليها.
3) البنك: هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة.
4) الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها.
5) المدينون: فترة الإئتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها، متوسط فترة المدينين.

ثانياً: الخصوم وتشمل:

1) طويلة الأجل: تواريخ إستحقاقها ،حقوقها على الأصول الثابتة.
2) قصيرة الأجل: شروط الإئتمان الممنوحة للوحدة.

ثالثاً: التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها.

رابعاً: الإيرادات: أنواعها وتقسيمها.

ثانياً: المصادر الخارجية للبيانات :

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقسيم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي:

1. بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.
2. البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة.
3. الصحف والمجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
4. المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون.
5. المكاتب الإستشارية.[1]

[1] – د. إسماعيل إسماعيل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 20.

أغراض التحليل المالي:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الإقتصادية من خلال ممارساتها لنشاطها الإقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الإقتصادية ويمكننا بشكل عان تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

1. مساعدة الإدارة على إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
2. تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
3. دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
4. دراسة وتقييم ربحة المنشأة.
5. دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها المالية "دراسة السيولة".
6. دراسة وتقييم المركز الإئتماني للمنشأة.
7. دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار "الفشل المالي".

حدود الإستفادة من التحليل المالي:[1]

على الرغم من أهمية نتائج التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت الإقتصادية وإعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد الإدارة على إتخاذ القرارات الإدارية اللازمة إلا أنه يعتري هذه المعلومات بعض السلبيات وأوجه قصور كثيرة تجعل إمكانية الإعتماد على نتائج التحليل المالي يشوبها شئ من الحذر ويمكن أن تؤدي الى نتائج ليست على المستوى المطلوب من الدقة ويمكن تقسيم هذه العيوب الى عيوب البيانات المحاسبية بإعتبارها المادة الأساسية للتحليل المالي او عيوب في ذات التحليل.

فعلى الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي إلا أن هناك حدوداً معينة للإستفادة من هذه البيانات ترجع في الأصل الى أن القوائم المالية يتم إعداداها وفقاً لعدد من الفروض المحاسبية من بينها على سبيل المثال فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بقائمة المركز المالي يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عما تكون القيمة الحالية، كما ان

[1] – أ.د اسماعيل اسماعيل وأخرون، **مرجع سابق**، ص 22.

نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود كما أن بعض عناصر القوائم المالية تخضع للتقدير الشخصي.

وخاصة بالنسبة لتحديد المخصصات والإستهلاكات وتقويم المخزون السلعي كما أن وجود عدد من الطرائق المحاسبية المختلفة التي يقوم بتطبيقها المحاسبون عند إعداد البيانات المحاسبية قد يؤدي الى تغيير النتائج طبقاً لكل طريقة إضافة للتفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات كثيرة في القوائم المالية على سبيل المثال طرق تقييم المخزون المصروفي الوارد أولاً صادر أولاً والوارد أخيراً صادر أولاً ومتوسط تكلفة المخزون وكل هذا ينعكس على قائمة المركز المالي كما ينعكس أحياناً على قائمة الدخل.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالتحليل المالي فإن إرتفاع مؤشر ماكسيس دليلاً على تحسن الوضوع، وعلى سبيل المثال فإن إستخدام المنشأة لأموالها النقدية في تسديد بعض إلتزاماتها سيؤدي الى إرتفاع نسبة التداول ولكن هذا ليس دليلاً على تحسن سيولة المنشأة وعند التدقيق والدراسة يتبين لنا أن الأمر على العكس إي أن سيولة المنشأة أصبحت أسوأ مما كانت عليه وخاصة عند إستخدامنا مؤشر السيولة السريعة "الجاهزية النقدية" وكذلك الأمر فيما يتعلق بتغير نتائج التحليل المالي خلال فترة وجيزة أو قصيرة من الزمن وأكثر قد تكون أحياناً خلال اليوم الواحد.[1]

أهمية التحليل المالي:

التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط للمنشأة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فمتى تمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته، فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للنمشأة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات منشأته المالية والإدارية وبالإضافة الى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتصميم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسه قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.

وبشكل عام أهمية التحليل المالي في المنشأة تنبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية:

- معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.

---

[1] – إسماعيل إسماعيل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 23.

- تحديد قدرة المنشأة على الإقتراض والوفاء بالديون.
- الوصول الى القيمة الإستثمارية للمنشأة وجدوى الإستثمار في أسهمها.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبعية والتخطيط لها.
- الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة.
- توضيح الإتجاه العام لفعاليات المنشأة.

وهكذا فإن الإهتمام بالتحليل المالي يتعدى مجرد إكتشاف العلاقات بين الأرقام أي التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الإتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي الأدوات القياسية التي يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.[1]

إستعمالات التحليل المالي:

التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فاعلة لمعرفة طبيعة الإرتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته. والهدف من إستعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الإنتباه الى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة. وكما هو معلوم فإن وضع السياسات للمنشأة ليس من مسئوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الإقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته العلمية من حلول وإجابات تتعلق بالأسئلة التي يبزها التحليل المالي.

وينشأ التساول حول نقطة ما في العادة عندما يظهر أنها غير متماشية مع ما هو متوقع أو سائد أو متعارف عليه بشكل عام أو بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة. ولإثارة هذه التساؤلات تفيد كثيراً في تمكين المدير الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الإدارة في الماضي والحاضر للمنشأة التي يعمل بها وبالتالي تمكنه من عمل خطط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي وهكذا. والغرض الأساسي من التحليل المالي هو مد الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي يستخدمونها في:

---

[1] - الدكتور زياد رمضان والدكتور محمود الحورلابلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الشركة العربية المتحده للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2003م، ص 8.

1. قياس ربحية المنشأة وقياس سيولتها أي قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها.
2. إعداد التنبؤات المالية.
3. التخطيط المالي للمنشأة.
4. الرقابة المالية.
5. تقييم مدى كفاية الإدارة في المنشأة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة.
6. إظهار مدى نجاح المنشأة لأصحابها.[1]

[1] – د. زياد رمضان ومحمود الخلابلة، **مرجع سابق، ص 9.**

المبحث الثاني

مفهوم الأداء المالي وأهميته

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إتخاذ الأهداف الإقتصادية للمنشأة. ويعرف الاداء المالي أيضاً أنه وصف لوضع المنشأة الأن وتحديداً الإتجاهات التي إستخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يذكر أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاية السياسة التمويلية للمنشأة. أما أهمية دراسة الأداء المالي فإنها تتبع من خلال الأتي:

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والإقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في خصم التفاعل بين البيانات المالية.

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل الماليالتي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن إستخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها، ويستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الإختلاف.[1]

ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة أي تعظيم قيمة أسهم المنشأة في السوق م خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها بالماضي لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة وتستطيع الإدارة المالية إستخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه، كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي للمنشأة ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. لذا فهو يساعد الإدارة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي. وفي السياسات المختلفة التي تؤثر

---

[1] – د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، **إدارة البنوك**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 234.

على الربحية والكشف عن مواطن القوة ليتيح للإدارة فرصة إستغلالها، كما أن الكشف عن مواطن الضعف يتيح فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعيق الخطط المستقبلية.

ويرى البعض أن التحليل المالي هو دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها الفرعية المرغوبة في المستقبل، (هبتجر وماتونش 1988، 668)، كما يعد التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة لأنه يعد منطلق هذه العملية ونقطة بدايتها. ولكي يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة العملية ولا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته. فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القرارات الحالية والمتوقعة للمنشأة، والتحليل المالي ما هو إلا وسيلة بيد المدير المالي لمعرفة قرارات منشأته المالية والإدارية، (رمضان 1994، 54)، ومن ذلك نستنتج أن التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة الإقتصادية أي أنها عملية إستخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها، ودراسته بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة، والتوصل إلى كيفية إستثمار الأموال وكذلك توفير المعلومات اللازمة لعلاج المشاكل التي جابهت الوحدة الإقتصادية في عملها بعد معرفة أسبابها وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الربحية.[1]

ويقصد بمفهوم الأداء المالي المخرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها أي أنه مفهوم يربط الأنشطة بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة.[2]

وعرف أنه حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.

لم يظهر مفهوم "الأداء" بشكل مباشر في مدرسة العمليات الإدارية كما جاءت في كتابات آئمتها. فالعملية الإدارية في هذه المدرسة كما يشير عبدالبارئ إبراهيم درة – تتكون من العمليات الفرعية المتعاقبة التالية وهي

---

[1] – د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] – د. عبدالسلام الوقحف، **إقتصاديات الأعمال**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993م، ص 92.

التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه (القيادة) والرقابة، وكان يشار إلى تقييم أداء العاملين ومدى تحقق العمليات الفرعية الأخرى عند معالجة موضوع التوظيف أو الرقابة.

وعندما إزداد نمو المنظمات وإتسع نطاق عملها إحتل موضوع "تقييم الأداء" جزءاً من إهتمام المفكرين والممارسين، وأصبح هذا الموضوع محور عدد من الدراسات الاكاديمية كما تطورت النظرة إليه بإعتباره عملية من العمليات الأساسية في إدارة الموارد البشرية أو شئون الموظفين Personal Management مثل التخطيط للموارد البشرية الإختيار والتعيين وتحديد الرواتب والأجور وغيرها من العمليات.

ويقرر عبد البارئ إبراهيم درة أنه عندما زاد الإهتمام بالتدريب في الخمسينات والستينات من القرن العشرين إرتبط الإهتمام بالأداء بالعناية بتحليل وتحديد الحاجات التدريبية، كما أن تقييم أداء العاملين أحد المداخل لتحديد الحاجات التدريبية الفردية والتنظيمية.

وعندما غزت المدرسة السلوكية الفكر الإداري منذ الأربعينات من القرن العشرين برز الحديث عن إرتباط رضا العاملين بأدائهم ودار نقاش موسع حول السؤال التالي: هل يؤدي رضا العاملين إلى إرتفاع مستوى الاداء في المنظومة أم العكس هو الصحيح؟ بمعنى أن يكون الاداء الجيد وسيلة من وسائل زيادة رضا العاملين ولا يزال الجدل دائراً حول هذا الموضوع.

ومنذ منتصف القرن العشرين كثر عدد المنظمات وتفقدت أعمالها ووظائفها وإزداد عدد العاملين وتفقدت حاجاتهم وطموحاتهم وشهد العالم أحداثاً سياسية وإجتماعية وإقتصادية خطيرة، وقامت ثورات علمية وتكنولوجية هائلة، وإستقلت الدول النامية وسعت إلى إحداث تنمية شاملة في مجتمعاتها، وظهرت فيها محاولات وحركات للتطوير والتجديد أطلق عليها أسماء مختلفة مثل الإصلاح الإداري أو التطوير الإداري أو التنمية الإدارية.

وعلى صعيد الفكر الإداري ظهرت مدارس وإتجاهات وحركات عديدة كان الأداء وتحسينه محوراً رئيسياً من محاور إهتمامها. ومن هذه المدارس والإتجاهات والحركات نذكر منها على سبيل المثال: مدرسة العلاقات الإنسانية وحركة الإدارة والأهداف والنتائج ومدرسة الإدارة بالمشاركة، وحركة التطوير التنظيمي، وتنمية الموارد البشرية ومدرسة الجودة الشاملة، وحركة المنظمات التي تتعلم.[1]

---

[1] – د. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الرياض، دار المريخ للنشر، 2000م، ص 38.

وهناك العديد من العوامل التي يجب أخذهات في الإعتبار عن التعامل مع السلوك الإنساني، حيث أن هذا السلوك هو دالة لمزيج من المتغيرات المرتبطة بالفرد من ناحية وخصائص المنظمة التي يعمل بها من ناحية أخرى.

ويمكن أعطاء أمثلة على العوامل المرتبطة بالفرد كالتالي:

- الحاجات
- الدوافع
- الحالة المزاجية
- الإتجاهات
- المعارف
- المهارات
- الخصائص الجسيمة

ويرتبط بمفهوم الأداء مصطلحات عديدة منها على سبيل المثال:

1- الأداء المهني Professional Performance:

يقصد بالأداء المهني القيام بأعباء الوظيفة التي يقوم بها الشخص من مسئوليات وواجبات، وفقاً للمعدل المفروض أدواءه من العامل الكفء المدرب، ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل الأداء.

2- تحليل الأداء Performance Analysis:

يقصد بتحليل الأداء دراسة كمية العمل والوقت الذي يستغرقه، وإنشاء علاقة عادلة بينهما.

3- معدل الأداء Performance Rate:

يقصد بمعدل الاداء كمية العمل التي ينجزها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد.[1]

[1] – د. مدحت محمد ابو النصر، **الأداء الإداري المتحيز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م، ص63.

أهداف تقويم الأداء المالي:

يهدف تقويم الأداء المالي إلى الأتي:[1]

1- قياس كفاءة الأداء للعاملين لتحديد كفاءة إستخدام القوى العاملة.

2- تحديد القدر اللازم من التدريب لرفع مستوى الأداء المالي.

3- إظهار كفاءة سياسات الإختيار والتعيين في ضوء معدلات الأداء المالي.

4- إبراز كفاءة سياسات التدريب والإحتياجات التدريبية.

5- إلمام الأفراد بنواحي القصور في أدائهم ومدى حاجتهم للتدريب ونواحي القصور في سلوكهم وتصرفاتهم لتفاديها في المستقبل.

6- إكتشاف العوامل المؤثرة في النتائج المحققة والعمل على رفع العوامل المؤثرة تأثيراً إيجابياً وزيادتها مما يحقق كفاءة المنشأة بشكل عال، والعمل على تفادي العوامل المؤثرة تأثيراً سلبياً والتي تعمل على تقليل كفاءة الأداء.

7- عملية تقويم الأداء وسيلة يمكن أن تساعد الإدارة في حسن الإلتزام الأمثل للموارد المتاحة.

8- يساعد على توجيه الأموال في المشروعات التي تحقق الأهداف المحددة، فإذا لم يتم المفاضلة بين المشروعات وإختيار البديل المناسب لتحقيق الأهداف المرسومة للمشروع فإن هذه الأموال سوف توجه إلى مشروعات فاشلة لا تحقق تلك الأهداف المحددة للمشروع.[2]

9- وسيلة ضمان للعدالة في المعاملة.

10- تفسير عملية تقويم الأداء وسيلة تساعد في التقليل من درجة المخاطرة Risk وإختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مختلفة، فكلما كانت الأموال المستثمرة قليلة كلما كان عنصر المخاطرة أقل.

---

[1] – ناريمان سمير وهبة رزق الله، رسالة ماجستير بعنوان: **دور الموازنات التخطيطية في رفع مستوى الأداء المالي بالقطاع المصرفي**، الخرطوم، جامعة السودان، 2009م، ص 52.

[2]– سوزان دفع الله، رسالة ماجستير بعنوان، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية**، الخرطوم، جامعة النيلين، 2009م، ص 67.

إن مؤسسات التمويل الدولية لا تعطي القروض للدول النامية وذلك لإرتفاع نسبة ودرجة المخاطرة فيها إلا بعد دراسة وافية وعملية مثل المجال الذي يستخدم فيه القرض وضمان الحصول على أموال القرض من الفوائد.

أهمية تقويم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقويم الأداء المالي في الأتي:

1. وجود نظام لتقويم الكفاءة يؤدي إلى رفع مستوى الأفراد وتحسين الإنتاجية والتعرف على نقاط القوة والضعف وكيفية تحسين الأداء.
2. على ضوء تقويم الأداء يتم حساب المكافأة والعقاب.
3. إمداد الأفراد بالمعلومات عن نتائج أدائهم وإظهار نقاط القوة والضعف لهم.
4. تحقيق موضوعية نظام التقويم لأداء الأفراد ودقة تقدير المكافأة.
5. يترتب على نتائج التقويم إتحاد الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالترقيات والنقل والتدريب.
6. يؤدي إلى فاعلية الإشراف لتفهم المرؤوسين لأسس ومعايير تقويم الأداء.
7. يسهم في تنمية المهارات العامة نتيجة لتعرف كل فرد في التنظيم على نقاط القوة والضعف في أدائه وكيفية تطويره.
8. يترتب على نتائج التقويم إعادة النظر في سياسات الأفراد ووضع الخطط والبارمج التي تحقق الإستفادة من القوى العاملة بأحسن الأساليب وأقل التكاليف.[1]

مراحل (خطوات) تقويم الأداء المالي:

تتم عملية تقويم كفاءة الأداء المالي وفقاً للخطوات التالية:

1. تحديد الأهداف التي تريد الإدارة بلوغها وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف فرعية تخصص كل قسم من الأقسام في داخل المنشأة وتشرح هذه الأهداف للأفراد وتعيين لكل منهم دوره في سبيل بلوغها ولا بد أن تكون هذه الأهداف الفرعية متسقة ومنسجمة ومترابطة ببعضها البعض لتحقيق الأهداف الرئيسية للمنشأة.

---

[1] – ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص 53.

2. تحديد مستويات الأداء التي تتطلبه الإدارة في أداء العاملين على أن يكون هذا التحديد واضحاً للعاملين ورؤسائهم.
3. تدريب العاملين تدريباً شاملاً يتضمن الطرق الفنية للعمل ووسائل الإتصال، وتنمية التعاون بين العاملين خاصة إذا كان العمل يتطلب مجهوداً جماعياً.
4. تخصيص المعايير التي تقيس الأجزاء المحددة من الأداء المالي.
5. تحديد الأداء المراد قياسه بالضبط وهذه خطوة أساسية في زيادة فعالية التقويم إذ يجب التركيز على خصائص معينة او نواحي سلوك محددة بدلاً من التقويم العام، وهذا يحقق موضوعية التقويم ويسهل إختيار الوسيلة المناسبة لقياس الصفات او الخصائص او نواحي السلوك المراد الحكم عليها.
6. إختيار الطريقة التي تمكن الإدارة من عملية التقويم وقد يتم الجمع بين أكثر من طريقة ومن الطرق المفضلة طريقة الإدارة بالأهداف يسبقها خلق مناخ مناسب من حيث إشراك العاملين في تحديد أهدافهم الفرعية وطرق الوصول إلى هذه الأهداف وأن تتأكد من أن العاملين مدربين على أعمالهم تدريباً حسناً وأنهم مهتمون في هذه الأعمال وراغبون في أدائها، وأن تدرب المشرفين على كيفية إستعمالها وتنمي فيهم مهارات الإتصال والتوجيه وحل المشاكل.
7. دراسة نوع الأعمال التي يؤديها العاملون والتعرف على قدراتهم ومستويات طموحهم ومدى إستعدادهم للمساهمة الإيجابية في تحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف المنشأة على وجه العموم.
8. توضيح العوامل التي تبني عليها تقويم العاملين للمشرفين والعاملين على السواء وتفصيل هذه العوامل او البنود إلى أجزاء وتعطي كل جزء وزناً مناسباً مع أهميته وبالتالي تعطي كل بند من بنود التقويم الوزن او القيمة المناسبة.
9. أن تعمق الإدارة مفهوم الإشراف لدى المشرفين فتوضح لهم أن علاقتهم بمرؤسيهم ليست تصيداً لأخطاء الأخرين وإنما هي علاقة تعاون وإتصال وتوجيه وهذا يتطلب مقابلة المشرفين لمرؤسيهم.[1]

[1] – ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص 54.

طرق تقويم الأداء المالي:

تعتبر الطرق المقترحة إلى حد كبير طرق تطبيقية تعتمد على أساس نظري مثل النسب فهي غالباً كمية ونادرة ونوعية وتعتمد على المعلومات المجتمعة بدءاً من الأهداف متجهة نحو التنفيذ وكلها على مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي وتبعاً لمنطق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية معيارية وتفسيرية وتبعاً للمعايير المستخدمة توجد طرق فردية او متعددة الإتجاه بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب، الأشكال، المصفوفات والرسومات. كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الإقتصادي وبحوث العمليات والأساليب الكمية وقد تكون داخلية أو خارجية.

ولتحقيق أهداف عملية تقويم الأداء لا بد من إتباع طرق وأساليب مختلفة من أهمها: [1]

1- التقويم على أساس الموازنات:

في هذه الحالة يتم التقويم من خلال توفر أساس المخططات المرسومة (الموازنات التخطيطية) على أساس مقارنة الاداء الفعلي مع المعايير والمعدلات المحددة التي وضعت في الموازنات التخطيطية مسبقاً.

تعتبر الموازنات هي الوسيلة التي تعبر عن مدى تحقيق الوحدة للأهداف المرسومة بشرط حسن تحديد تلك الأهداف وصياغتها في إطار متكامل لمحاسبة المسئولية بغرض الإطمئنان إلى مدى دقة التنفيذ وكشف نقاط القوة والضعف في الأداء، ويتم تعديل الإنحرافات بإستخدام الموازنة في ضوء الإجابة على التساؤلات التالية:

أ- هل تحقق النتائج المرغوبة فيها وحسب ما هو مخطط بالموازنة؟

ب- هل العمل الذي حدث فعلاً يساير العمل المخطط بالموازنة من حيث النوع والكم؟

ت- هل الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج تساير الموارد المخططة بالموازنة وهل يوجد توازن بينهما وبين العمل الفعلي؟

2- التدقيق الإداري:

يتعلق بالفحص والتحليل الإقتصادي المنظم للهيكل التنظيمي للمنشأة وسياسات وأساليب وإجراءات وأنظمة وجميع الإمكانات المادية والبشرية.

---

[1] – ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص 56.

3- أسلوب التحليل المالي:

يقصد بالتحليل المالي دراسة القوائم المالية دراسة تحليلية إنتقادية بهدف تقويم الأداء المالي وترشيد قرارات إستخدام الأموال في المستقبل وإعداد قوائم تعبر عن التغيرات التي تحدث في العناصر المختلفة التي تظهر بالقوائم المالية.

4- أسلوب التحليل العادل:

يعتبر التحليل العادل من الأسباب الهامة للحصول على المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية ويعتمد هذا الأسلوب على دراسة العلاقة بين التكاليف والأرباح.

5- محاسبة المسئولية:

من خلالها يتم ربط المسئولية عن النفقات والدخل بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل برامج أو موازنة تخطيطية مسبقة.

6- التكاليف المعيارية:

تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وهي تكاليف محددة بصورة مسبقة تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة في الفترة المحددة مسبقاً.

7- الإدارة بالأهداف:

تهدف إلى زيادة الحافز الداخلي للأفراد من خلال إشتراك المرؤوسين مع الرؤساء في تحديد الأهداف وزيادة رقابة المرؤوسين على عمله، ومن فوائد هذه الإدارة تنمي القدرة التخطيطية لكل من الرؤساء والمرؤوسين وتساعد على رفع درجة العاملين وروحهم المعنوية.[1]

---

[1] - ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص61.

معايير الأداء المالي:

هنالك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي:[1]

أولاً: المعايير التاريخية (Historical Standards):

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية في الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها. كذلك يمكن أن ستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

ثانياً: المعايير القطاعية (الصناعية) (Industry Standards):

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الاداء، وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً خاصة وأن المنشأة المعينة تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود إختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموعة المنتوجات ونسب إستخدام الطاقة الإنتاجية ودرجة التباعد الجغرافي ...إلخ.

ثالثاً: المعايير المطلقة (Absolute Standards):

وهي تعني وجود خاصية متآصلة تأخذ شكل قيمه ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة

رابعاً: المعايير المستهدفة (Target Standards):

وهي نسبة تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الإنحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة وبالتالي إتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي للمنشأة وتحليله:

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي للمنشأة وهي:

---

[1] – د. فلاح حسن علالي الحسن وأخرون، **مرجع سابق**، ص 238.

1- الإدارة (Management):

من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم. فالإدارة تحدد أهداف المنشأة من خلال الحصة التسويقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات، والعائد على الإستثمار ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبيرر المديرين ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث أن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية (الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر).

2- حملة الأسهم العادية (Common Stocks Shareholders):

وهم يقسمون إلى ثلاثة فئات:

أ- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم.

ب- حملة الاسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون بإحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال.

ج- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والعوائد والمخاطر للبدائل الإستثمارية.

3- حملة الأسهم الممتازة (Preference Shareholders):

يتطلعون إلى إستقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

4- حملة السندات (Debenture Shareholders):

مثل الأفراد، المصارف أو المنشأت المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية ومدفوعات مقسوم الأرباح وإقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.

5- مانحي الإئتمان والمصرفيون (Creditors and Bankers):

وهم يتحققون من التغييرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المنشآت أي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لمطلوباتهم على المنشأة.[1]

---

[1] – د. فلاح حسن علالي الحسن وأخرون، **مرجع سابق**، ص 239.

6- المحللون الماليون، إستشاريون والمضاربون في سوق "بورصة" الأسهم (Financial Analysis، Investment Advisers and Speculators on the Stock Exchange):

وهؤلاء جميعاً ينصب إهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المنشآت بموجب كشف المركز المالي (الميزانية العمومية) مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

7- إتحادات التجارة (Trade Unions):

وهم يقارنون بين إتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.[1]

مقاييس الأداء المالي:

تعد المعلومات المالية من أكثر مصادر المعلومات توفراً في المنشآت وأن توفر هذه المعلومات يعد من الشروط الواردة في القوانين التي تضعها الحكومة، والتي تؤكد على ضرورة كشف المنشآت عن معلومات مالية معينة بشكل سنوي، وخصوصاً تلك المعلومات التي تظهر في حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وكشف تدفق الأموال، وأن هذه المعلومات تمثل الأساس عند التفكير في قياس الأداء في المنشآت الخاصة بالأعمال، ومن المؤشرات التي أستخدمت في قياس الأداء في المنشآت المالية والمصرفية:

1- معدل النمو المتحقق للمصرف في حجم التسهيلات المصرفية والودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والإستثمارات وغيرها.

2- معدل الإنخفاض في حجم التكاليف للعمليات المالية والمصرفية.

3- تعدد وتنوع الخدمات المصرفية وحجم الإستثمار.

4- معدل العائد على الإستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية.

5- معدل توظيف الموارد وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموعة بنود التوظيف (الإستثمارات، الأوراق المالية التجارية المخصومة والقروض والسلفيات) على مجموع موارد المصرف.

6- معدلات النمو المتحققة في مجال الربحية وسوق الأوراق المالية:

أ. ربحية السهم الواحد　　ب. مقسوم الأرباح للسهم الواحد.

ج. القيمة السوقية للسهم الواحد　　د. القيمة الدفترية للسهم الواحد.

---

[1] - د. فلاح حسن علالي الحسن وأخرون، **مرجع سابق**، ص 241.

7- معدل الإقراض وهو ناتج قسمة حملة القروض والسلفيات على مجموع الودائع.

معوقات ومشاكل قياس وتقويم الأداء:[1]

تواجه عملية تقويم الاداء كغيرها من نشاطات إدارة الموارد البشرية مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي يمكن تلخيصها في الأتي:

1- المشاكل الذاتية:

تتضمن هذه المشاكل مجموعة من الأخطاء التي يمكن أن ترتب خلال عملية تصميم نظام تقويم الاداء وتتمثل هذه المشاكل في الأتي:

أ- خصائص المقوم:

تتعلق هذه المشاكل بخصائص الفرد القائم بأعمال التقويم بشكل مباشر او غير مباشر فالمديرين حديثي الخبرة في مجال العمل الإداري قد يميلون إلى القسوة والصرامة، وعلى عكس المديرون ذوي الخبرة الإدارية والإدراك العالي، لهذا يفضل عند إختيار من يقوم بعملية التقويم الذي يتميز بالخبرة والإدراك والإستقرار والإعتزاز بالنفس والقدرة على التفاعل الإجتماعي.

ب- التساهل والرفق:

يميل بعض القائمين بعملية التقويم إلى الرفق بالأخرين والتساهل معهم مما ينعكس على نتائج التقويم بشكل سلبي ويفقد العملية الهدف الأساسي منها.

ج- التحيز الشخصي:

تظهر هذه المشكلة بسبب إنحياز المقوم لصالح الشخص الذي يقوم أداءه لأسباب كثيرة منها القرابة والصداقة وغيرها من الأسباب التي تجعل القياس والتقويم بعيدة عن الموضوعية.

2- المشاكل الموضوعية:

ترتبط أغلب هذه المشاكل بمدخلات وعمليات ونشاط القياس والتقويم ويمكن إيجازها بالأتي:

أ- عدم الوضوح في تحديد أهداف التقويم.

ب- سوء إختيار معايير التقويم.

---

[1] - ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص66.

ت- الخطأ في إختيار وقت التقويم.

وهنالك صعوبات ومشاكل أخرى تواجه عملية تقويم الأداء أهمها:

1- التصميم.

2- عدم التصميم الجيد لنماذج تقويم الأداء.

3- ضعف نظم تقويم الأداء وذلك بسبب:

أ- إن مراجعة أو إعتماد تقديرات الرؤساء بواسطة المدراء تأخذ شكل صوري.

ب- عدم التحديد لمن يقوم بتقويم الأداء متى يتم تقويم الأداء.

ت- عدم إجراء مقابلات الأداء بشكل فعال او عدم إجرائها بالمدة.

4- صعوبة تقويم البدائل الإستثمارية.

5- صعوبة تقويم أداء الإدارة التشغيلية. [1]

مجالات إستخدام نتائج تقويم الأداء:

تتمثل أهمية إستخدام نتائج التقويم في الأتي: [2]

1- تحديد صلاحية الموظف الجديد:

لما كانت أساليب الإختيار المختلفة لا تضمن الكشف عن درجة كفاءة الفرد العامل بدقة، فإن تقويم كفاءة الاداء تبرز أهميتها في مجال تحديد صلاحية الموظف الجديدة حيث انها تبين درجة كفاءة الفرد العامل من خلال صلاحية قيامه الفعلي بواجبات وظيفته مما يتسنى معه في نهاية مدة الإختيار ما إذا كان سيثبت في وظيفته أو يتخذ معه إجراء أخر.

2- الإسترشاد بها عند النقل والترقية:

بعد تحديد درجة كفاءة الفرد العامل تجري عملية الملائمة بينها وبين متطلبات الوظيفة، وقد يكون ذلك بنقله إلى وظيفة أخرى في نفس المستوى أو مستوى أدنى أو ترقية إلى وظيفة أعلى إذا أسفرت عملية التقويم

---

[1] – ناريمان سمير وهبة رزق الله، **مرجع سابق**، ص67.

[2]– خالد عبد الرحيم العتيبي، **إدارة الموارد البشرية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م، ص 210.

عن وجود مهارات لا تستغل في الوظيفة الحالية، والفرد العامل الذي يختار بدرجة تقويم أداء عالية يكون هو الأفضل والأولى بقرار النقل لمستوى أعلى أو الترقية أو الترفيع.

3- تحديد مستوى الأداء المطلوب وتحديد الإحتياجات التدريبية:

إن نتيجة التقويم تحدد موقف الفرد العامل بما فيه من نقاط قوة وضعف فتستطيع الإدارة والعامل أن يعملا معاً على رسم طريق للتغلب على نقاط الضعف بالتدريب، كما يؤدي معرفة الفرد العامل بنقاط القوة إلى الإستزادة منها للمحافظة على مستواه وتحقيق مستوى أفضل.

4- الإسترشاد بها عند منح المكافأة التشجيعية:

يتم منح العامل على أجره العادي مقابل فائدة حققها اكثر من تلك التي تفرضها عليه واجبات وظيفته العادية، ويؤدي هذا الأسلوب إلى محافظة الممتازين على مستواهم، ودفع من هم أقل مستوى إلى بذل كل ما في جهدهم للوصول إلى المستوى الأفضل الذي يحصلون فيه على هذه المكافأة، وبذلك توجد المنافسة بين العاملين، ولسلامة الربط بين نتائج التقويم وضع المكافأت يجب أن تكون تلك النتائج موضوعية ودقيقة بدرجة كبيرة حتى يحصل عليها من يستحقها فعلاً، وتكون حافزاً حقيقياً للعاملين.

5- الحكم على مدى سلامة الإختيار والتعيين:

تفيد نتائج التقويم في تحسين أسلوب الإختيار والتعيين بما يحقق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

6- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

يتمثل ذلك بتبني قرار إستثماري يتعلق بإختيار مشروع معين من بين عدة مشروعات مقترحة ولكي يكون ذلك القرار ناجحاً لا بد أن يستند على دراسة عملية وشاملة.

7- التحقق من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة:

من خلال عملية تقويم المشروعات يمكن إختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة كما يضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال.[1]

---

[1] – خالد عبد الرحيم العتيبي، **مرجع سابق**، ص 212.

8- متابعة تنفيذ الأهداف الإقتصادية للمشروع:

نتيجة للقيام بعملية تقويم الأداء للمشروعات المختلفة، فإنه يمكن التعرف على مدى تحقيق هذه المشروعات للأهداف المحددة لها مسبقاً، وتقوم بعض إدارات المشروعات بخفض أهدافها المخططة من أجل التمكن من تحقيقها، وجعل ما هو مخطط أقرب إلى ما تم تنفيذه تلافياً للمساءلة التي تنجم عن الإختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ.

9- إستثمار الرقابة على كفاءة الأداء الإنتاجي:

للتأكد من قيام المشروع بممارسة نشاطه وتنفيذ أهدافه بكفاءة عالية، يتم تحديد الإنحرافات التي تواجه سير العمليات الإنتاجية، وتحديد الجهات المراكز الإدارية المسئولة عن حصول تلك الإنحرافات التي تحصل نتيجة التنفيذ، والبحث والدراسة في أسباب تلك الإنحرافات وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها بأقل تكاليف ممكنة.[1]

[1] – د. كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002م، ص 261.

المبحث الأول

مداخل وأساليب التحليل المالي والإتجاهات الحديثة في التحليل المالي

مقدمة:

يتوقف مدى نجاح المحلل المالي في أداء مهمته في تمكنه من المهارة اللازمة في إختيار المنهج الذي سيتبعه في عملية التحليل وتحقيق الأهداف التي يسعى لتحليلها.

مفهوم مداخل التحليل المالي:[1]

يقصد بالمدخل للتحليل المالي السلوك والمنهج الذي يسلكه المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية وعلى ضوء الهدف الذي يسعى إليه مستخدم البيانات يتم تحديد المنهج وبناء على المنهج يتم تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل فلمنهج هو الخطوة الأولى من حيث الموضوع الذي سيتطلب عليه التحليل مثال إليه :تحليل الإستثمار ، أو تحليل الإتمان وعند ذلك يتم تحديد الأسلوب المناسب للقيام بمثل ذلك التحليل وبالقدر الذي يجيب فيه التحليل المالي عن مجموع الأسئلة المثارة من قبل الجهة المهمة يكون التحليل قد تم وفق مناهج وأساليب تؤدي إلى نتائج إيجابية .

ولنفترض أن أهل المؤسسات قد تقدمت بطلب قرض طويل الأجل من أجل شراء آله لزيادة خط الإنتاج في إحدى مصانعها في هذه الحالة على الجهة التي ستقوم بالإقراض القيام بعملية التحليل المالي من أجل الإجابة على مجموعة الأسئلة للتحقق من مدى قدرة المؤسسة على سداد هذا القرض في مواعيد السداد المفترضة .

هذه الأسئلة تتمحور حول:

1) السيولة التي ستكون متوفرة من المؤسسة خلال فترة سريان القرض من السداد التام .
2) مصادر السيولة لدى المؤسسة خلال فترة سريان القرض .
3) الطريقة التي تتبعها المؤسسة في إحتساب الإستهلاك على أصولها الثابتة .

---

[1] – أ. نعيم نمر داؤود ، **التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)** : (دار النشر ، دار البداية ناشرون وموزعون 2012م ، ص31

4) معدل دوران المدينين لدى للمؤسسة.

5) مقارنة قوائم التدفقات لفترات سابقة مختلفة .[1]

6) تنظيم قائمة تدفقات مستقبلية خلال فترة سريان القرض .

7) عمل إستقصاءات عن طبيعة نشاط المؤسسة ومركزها في السوق ومدى إستمراريتها والمحاور الإقتصادية العامة وغير ذلك من المخاطر .

8) بالتالي الوصول إلى قدرة المؤسسة على السداد في المواعيد المحددة .

أنواع مداخل التحليل المالي:

تتنوع مداخل التحليل المالي وفق لمجموعة من العناصر مثل : الأغراض المقصودة للتحليل المالي ، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة ، السمات الشخصية ، بناء لما تقدم تقسم مداخل التحليل المالي من حيث الموضوع إلى قسمين رئيسيين هما:

1- المدخل الكمي للتحليل المالي "Quantitative Approach"

وبموجب هذا المدخل أو المنهج للتحليل المالي تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهر محل الدراسة والتحليل .

2-المدخل النوعي " Qualitative Approach"

بموجب هذا المدخل او المنهج يتعدى إهتمام ونطاق المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة .

يعتمد التمييز بين المدخلين الكمي والنوعي في التحليل المالي لو فرضنا بأن المنشأتين أ، ب قد حققتا مبيعات متساوية من حيث القيمة لكن المنشأة (أ) تتبع سياسة محاسبية متشددة من حيث الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وكذلك في قياسها وذلك بعكس المنشأة (ب) التي تتبع سياسات محاسبية متراخية في هذين المجالين .

في هذه الحالة فإن التحليل المالي الكمي سيقود المحلل المالي إلى أن أداء المنشأتين من حيث الربحية متعادل ، لكن النتيجة ستختلف حتماً لو قرن تحليله الكمى المشار إليه بتحليل نوعي إذن ستكون المنشأة (أ)

---

[1] - محمد مطر ، **التحليل المالي والإئتماني** ، دار النشر : (دار وائل للنشر – عمان – الأردن)، عام 2000م ص27..

هي الأفضل أداء لأن السياسات المحاسبية المتشدد التي تتبعها في مجال قياس الربح تضفي على أرباحها المحققه سمه إضافية من حيث الكيف أو النوع لاتتوفر بالتأكيد لأرباح المنشأة (ب) وهذه السمة هي سمه إستمرارية الأرباح .

لكن من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة هى:

أولاً : تحليل الإستثمار:

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والعتمدين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول :

1) القوة الإيرادية للمنشأة حاضرة أو مستقبلة .
2) فرص إستمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقع فيها .
3) مدى كفاية إدارة المنشأة في رسم السياسات التمويلية (التمويل) ومن ثم مدى كفائتها في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للمنشأة (الإستثمار _ إدارة الأصول) .

مؤشرات عن المخاطر التي تحيط بإستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس .

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

1) مؤشرات الربحية
2) مؤشرات الرفع المالي
3) مؤشرات الأداء
4) مؤشرات السوق [1]

ثانياً : التحليل الإئتمان:

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل ، وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين Principal وتسديد فوائده interest عند إستحقاقها .
- سياسات التمويل المتبعه وأثارها على هيكل رأس مال المنشأة .

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص28.

- مدى المخاطرة التي تحيط بديونها لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس .
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال :

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير .
- مؤشرات الملاءة في الأجل الطويل .
- مؤشرات الرفع المالي .
- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل .

ثالثاً : تحليل الأداء Performance Analyses

ويهم الإدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبق الإشارة لذلك بل غالباً ما تتوفر تلك البيانات (وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب) في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية ، إلا أنه يمكن الإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل :

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياساتها في تمويل الإستثمار .
- مؤشرات خاصة لتقييم الأداء لبعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات من هذه المؤشرات مثلاً :
- معدل دوران الإستثمارات ، معدل دوران رأسمال العامل[1]

رابعاً : مداخل أخرى للتحليل المالي:

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه برزت حديثاً مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل :

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص 29.

- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات .
- التحليل المحافظ الإستثمارية .
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات .
- تحليل نوعية الأرباح .
- التحليل البيئي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT)

أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من إستنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدر البيانات .

يقوم التحليل المالي اياً كانت صورته على منهج المقارنة لذا تقرر أساليبه حسب إتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

1) فحسب إتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسياً Vertical متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية المقارنة مثلاً بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة ، ويطلق على هذا النوع من التحليل أى التحليل الرأسي مصطلح Common size Statements

2) كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقياً Horizontal متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدى عامين متتاليين أو أكثر ، كالمقارنة مثلاً بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة ألاو بمقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق عليه التحليل الأفقي مصطلح تحليل الإتجاهات Trend Analysis [1]

ولعل القوائم المالية للمقارنة Comparable Financial Statement هي أبسط أشكال التحليل المالي المقارن إذ يتم من خلال الأرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة الدخل أو بنود الميزانية العمومية وعلى ومدار فترتين ماليتين متتاليتين إبراز التغيير عادتاً في البند على مدارهما وإظهار هذا التغيير إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص30.

وبخصوص التحليل الأفقي تجدر الإشارة بأن موضوعية وواقعية نتائج ترتفع كلما طال الأفق الزمني Time Horizon الفترات المالية المقارنة فعندما تعطى فترة المقارنة خمس سنوات مثلاً تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية عن تلك التي يوفرها المحلل لو أقتصرت على فترة المقارنة على سنتين فقط ذلك على أساس أن الإتجاه Trend المحدد إحصائياً بموجب خمس نقاط على خريطة الإنتشار الممثلة للظاهرة ، يكون أكثر تمثيلاً لواقع الظاهرة الفعلي من الإتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة .

- ويمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية Ratios وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى خلال الفترة الحسابية نفسها.

كأن تتم المقارنة مثلاً بين قيمة صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة المبيعات في القائمة نفسها يتم إشتقاق ما يعرف بنسبة حافة أو هامش الربح أو مقارنة قيمة الربح المشار إليه في قائمة الدخل بالقيمة الإجمالية للأصول في الميزانية المعدة في الدخل نفسه للوصول إلى إشتقاق مايعرف ما بالعائد على الأصول (ROA).[1]

- ومن أحدث أساليب التحليل المالي ما يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات ، ويطلق على هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات Decoma Positions analysis

وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي يتنمي إليه لتظهر في صورة كسر "Fraction" . ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغريثمية Logarithmic Function يتم إشتقاق مؤشرات نفس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغيير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص31-32.

أولاً : التحليل الرأسي

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة بين أرقام القوائم للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية Percentages كان تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً إلى المبيعات في نفس القائمة أو تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها .

ثانياً : التحليل الأفقي أو تحليل الإتجاهات:

يلجأ رجال الأعمال إلى تحليل الإتجاهات لتلافي سمة الجمود المشار إليها سابقاً في التحليل النسبي ، وذلك بدراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار و إتجاه التغيير الحادث وحركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة ذلك ما يوفر للتحليل المالي الافقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المنشأة وعن إتجاهاتها المستقبلية .

ويتحذ تحليل الإتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلاً من 5_10 سنواتوتعامل السنة أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس يتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية في شكل % نسبة مؤية من قيمته في سنة الأساس كما يمكن ان يقتصر تحليل الإتجاهات على البنود الرئيسية فقط.[1]

ويمكن تطبيق تحليل الاتجاهات على النسب المالية المشتقة من البيانات المقارنة لتكون حصيلة هذا التحليل سلسلة زمنية من النسب المالية تحقق للرجال الأعمال فوائد جمة في تقييم جوانب كثيرة ن أنشطة المنشأة مثل ربحية المنشأة او سيولتها أو كفاءة سياساتها الإدارية سواً في مجال التمويل أو الإستثمار أو في مجال إدارة الأصول .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص 35.

ثالثا: تحليل النسب المالية :

يعتبر هذا لأسلوب من أساليب التحليل المالي (رغم بعض محددات إستخدامه) الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجال الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم .

وقد إكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد ان اصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو اكثر م بنود القوائم المالية .وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.

في حين يحتل العائد على الأصول ROA العلاقة بين بين بندين أحدهما يظهر بقائمة الدخل وهوز ربح التشغيل، وآخر وهو جملة الموجودات بالميزانية.[1]

محددات التحليل المالي :

تتمثل في الأتي :

نجاح المحلل المالي مرهون بما يلي :

- المعلومات المتوفرة ليه وإمكانية تحليلها .
- مدى إهتمامه بالمنشأة .
- الأخطاء والعيوب المحاسبية في المنشأة .

وأهم محددات التحليل المالي ما يلي:

- كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل .
- التحليل المالي لا يصل إلي نتائج أكيدة وهو عادة ما يطرح أسئلة أكثر مما يعطي اجوبة .
- قد يركز المحلل على جانب ويهمل الجوانب الأخرى فالمقرض يركز على السيولة والمستثمر يركز على الربحية .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص39.

- تفاوت إهتمام المحلل المالي بالمنشأة ، وتفاوت عمق التحليل المالي فالتحليل المالي مثلاً يكون أعمق عند تقدم شركة للبنك للحصوُل على قرض بمليون دينار من تجديد حساب جاري مرتب للشركة لدى البنك مبلغ 50000 دينار.
- نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي وخاصة فيما يتعلق بالإستهلاك أو تقرير مخصص للديون المشكوك فيها أو تقدير الشهرة .إن عملية التقدير الشسخصي للمحلل تلقى من خلال الشيك على على مدى تمثيلها للواقع .
- الإستمرارية في إستخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغيير الأسلوب سيؤدي إلى نتائج عكسية .
- محدودية مؤشرات الإتجاه ، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري ان يستمر في المستقبل.
- عملية الإختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الإستنتاج الدقيق.
- عند الإنتقال من أسلوب إلى آخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالإنتقال في تقييم بضاعة أخر المدة عن طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً.
- تلجأ كثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانيتها وهذا ما يعيق المحلل المالي ويحيد من قدرته على الحكم بكفاءة على منشأة ، فمثلا حصول منشأة على قرض طويل الأجل في نهاية السنة المالية يدفع من نسبة التداول لان القرض طويل الأجل يزيد من سيولة المنشأة وهو يعتبر من الخصوم الثابتة وليس المتداولة .
- في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تلجأ المنشآت إلى الإستفادة من رخص الأيدي العاملة فيكون عنصر الأجور عاليا ويقلل من إستخدام الآلآت بعكس الحال في الصناعات التي تعتمد على الآلآت المتقدمة .[1]

---

[1] - المؤلف عبد الحليم كراجة وآخرون ، **الإدارة و التحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات ، الموضوع الرئيسي : الإدارة المالية ، إدارة الأعمال** ، دار النشر : ((دار الطباعة للنشر والتوزيع)) 2000م ، ص167-168 .

- القوائم المالية لاتعطي معلومات عن خطط الإدارة في توسع العلاقات مع الموردين .

الأسس العامة للتحليل المالي النسبي:

تتمثل الأسس العامة للتحليل المالي النسبي في الأتي:

هي قواعد ومعايير وإجراءات يتبعها المحلل المالي حتى يتحقق هدف التليل المالي للشركة وتشمل هذه القواعد ما يلي :

1) تحديد الهدف من عملية التحليل المالي : قد يكون الهدف قياس قدرة الشركة على تحقيق ارباح أو سيولة الشركة أو مدى قدرة الشركة على الإقتراض.
2) تحديد الجهة المستفيدة من التحليل المالي هي الإدارة أم الحكومة أم البنوك أم المستثمرين.
3) تحديد قيم ومعايير عامة تقارن بها النسب المالية .
4) الإهتمام بتركيب النسبة المالية لتحقيق الهدف منها .
5) تفسير النسبة بشكل سليم وصحيح.[1]

دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإدارية :

تعبر البيانات المالية إنعكاساً رسمياً وحتمياً لأي نشاط إقتصادي وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة واسعة حول النشاط الإقتصادي في أي منشأة حيث يعتبر أي نشاط إقتصادي نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية ونظام المعلومات هذا يعكس الأنشطة الإقتصادية بصورة فعالة بلغة مالية .

وبالتالي فإن نتائج هذا النظام تتمثل في الآتي :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل .
- بيانات التغييرات في حقوق المالكين (المساهمين) تعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الإقتصادي للمنشأة .

---

[1]– خلدون إبراهيم الشديفات ، **مرجع سابق**، ص125

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهداً كبيراًفي العمليات لتحليل البيانات وتفسيرها بقصد التأكد من تتطبق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة .

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط إقتصادي ونجاحه يرتبط بقرارات الإدارة ،هذه القرارات تتطلب أساساً سلسلة مستمرة من الإحتيار بين البدائل وهذه الإختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها .

فمثلا ينتج عن بيع بضاعة على الحساب إلى اخراج بضاعة من مخزون سلعي إلى الزبون مقابل الإلتزامات موثقاً من قبل الزبون بتسديد الستحق عليه خلال فتره زمنية محددة من تاريخ البيع.

وكذلك الأمر فإن إستثمار جديد في المنشأة سيزيد من الإلتزامات المالية الواجب الوفاء بها مستقبلا [1]

وكذلك الأمر في حال الحصول على قروض من الجهات المقرضة.....إلخ.

إن مثل هذه القرارات سواء كانت كبيرة أو صغيرة من حيث التأثير على نشاط المنشأة الإقتصادي وعلى حركة الموارد المالية هي بحجة إلى موازنة بين النافع التي يمكن الحصول عليها والتكاليف التي تتطلبها .

وهنا يمكن القول أن مثل هذه الموازنة تكون سهلة بالنسبة للقرارات اليومية بسبب التأكد من كل العوامل المؤثرة وبقدر ما تكون عمليات التاكد من هذه العوامل ضعيفة فإن عمليات الموازنة لاتكون علي درجة من الدقة المطلوبة .

وكما هو معروف فإن الإدارة تتخذ القرارات التعلقة بالنشأة نيابة عن مالكيها وبهدف تحقيق أهداف المنشأة وبالتالي أهداف المالكين. ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً وتتخذ بها القرارات المناسبة في ثلاثة مجالات:

- إستثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الإقتصادي بإستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

ومهما إختلفت طبيعة النشاط الإقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، صغيرة، متوسطة) ومهما كان شكلها القانوني (شركة أشخاص، شركة مساهمة،

---

[1] – د. منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص25–26 .

منشأت خدمية، منشأت حكومية) فإن وظيفة الإدارة في هذه المنشأت هي التخطيط لإستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم إقتصادية تكون كافية لإسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه المورد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المنشأة.

وفي نهاية المطاف يجب ان ينتج من الإستخدام الناجح للموارد تحسن في الوضع الإقتصادي للمالكين وبالتالي تحسن قدراتهم على إجراء المزيد من الإستثمارات للموارد إذا إختارو ذلك.[1]

وفي النهاية فإن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة وهي:

- إختيارات الإستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم والإدارة الإقتصادية السليمة .
- توجيه عمليات النشاط الإقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الإستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة .
- تمويل النشاط الإقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف إستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من إستخدام مصادر اقراض خارجية .

إن التوصل إلى هذه القرارات الخاضعة للموازنات تمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم .

وعليه فإن الواجب كذلك لتحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن إستخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

جميع القرارات تؤثر على حركة الموارد بدرجات مختلفة ويمكن تمييز هذه الحركات بإستخدام مصطلح تدفقات الأموال.

فالأموال هي مفهوم مالي عام يشير إلى الموارد سواء تم إستخدام هذه الموارد في النشاط الإقتصادي على شكل أرصدة نقدية أو ذمم مدنية أو اصول أو تم الحصول عليها علي شكل قروض أو إئتمانات أو سندات أو أسهم المساهمين.

---

[1] – د. منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص26_28 .

إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغييرات في حجم تدفقات الأموال ونمطها سواء في مصادر الأموال أو إستخدامات هذه الأموال. وفي أي نشاط إقتصادي ناجح يؤدي التأثير لحركة الموارد إلى تحقيق الزيادة المرغوبة في القيمة الإقتصادية. أي حركة للأموال تسبب تغييراً في النقد، كما هو معروف بأن مبدأ الربط بين النقد الوارد "Cash In Flow"والنقد الصادر "Cash Out Flow"يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.[1]

أدوات التحليل المالي :

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنشأة لتحقيق أهدافها على المدير المالي للمنشأة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول علي المعلومات اللازمة للقرار المالي ومن أهم الادوات التحليلية الممكن إستعمالها لهذه الغاية:

- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: "Index Number Trent Analysis"

تساعد هذه الأداة في التعرف على التغييرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة إلى أخرى .

- التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الأصول والخصوم /التحليل الهيكلي .

Structural Analysis Common Size Balance Sheet تقدم هذه الأداء معلومات هامة من التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين هما:

- مصادر الاموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف االبنود من قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحقوق الملكية.
- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة.[2]

---

[1] – د. منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص29

[2] – أ.د. مؤيد عبدالرحمن الدوري، أ. نورالدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، (دار وائل للطباعة والنشر، 2002م، ص 15-16-17)

قائمة التدفق النقدي: Cash Flow Statement

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر وإستخدامات الأموال وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المنشأة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلي ثلاثة مجموعلت هي: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، التدفقات النقدية من العمليات الإستثمارية، والتدفقات النقدية من العمليات التمويلية. ويميز هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الآخرى التي تركز على أساس الإستحقاق .

التحليل المالي بالنسب: Ratio Analysis

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المنشأة موضوع التحليل.

تحليل التعادل: Break Even Analysis

هدف هذه الأداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المنشأة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر أو تحديد عدد عدد الوحدات التي يجب بيعها أو مستوى المبيعات اللازم لتحقيق حجم معين من الارباح .

نقاط الضعف في التحليل المالي:[1]

هناك ثلاثة مصادر لضعف التحليل المالي وهي:

1) طبيعة البيانات المستعملة في التحليل : هي بيانات تاريخية بالارصدة في الميزانية أما في قائمة الدخل لا يتطابق رصيد النقدية مع مقدار صافي الربح نتيجة مبدأ الإستحقاق.
2) إن المحلل المالي عادة يكون من خارج الشركة وبالتالي لا يستطيع الإطلاع على البيانات العامة والمساسة في الشركة لأنها تعتبر سرية .

[1] - خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار النشر :(دار وائل للطباعة والنشر)، عام 2001م، ص129.

3) عيوب مرتبطة بالنسبة التحليلية: حيث تقيس النسب المالية وضع الشركة في لحظة معينة ثابتة كذلك فإنالنسبة بحد ذاتها رقم بلا دلالة إلا إذا قورنت برقم آخر يسمى المعايير ولا يمكن تحديد سبب التغير في النسبة المالية.

المبحث الثاني

القوائم المالية

تعد القوائم المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها الشركات المساهمة من أهم مصادرالحصول على المعلومات المالية الموثوق فيها بالنسبة لكل الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك بسبب خضوعها لمراجعة مراقب الحسابات وإعدادها بصورة دورية منتظمة من قبل مصدر رسمي مسئول يمكن الوثوق به، وقد تطلب ذلك ضرورة إعدادها بما يتناسب مع النمو المستمر للإحتياجات المتزايدة للمعلومات وبيئة الأعمال الحديثة، بحيث يمكن الإعتماد عليها والوثوق بها في إتخاذ القرارات الإقتصادية.[1]

وأيضاً تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وخلاصة او ثمرة العمل المحاسبي، فالهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو قياس نتيجة أعمال المشروع من ربح او خسارة وتحديد المركز المالي في نهاية كل فترة مالية.[2]

مكونات القوائم المالية:

قائمة الدخل:

تظهر قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فترة مالية محددة، حيث تبدأ قائمة الدخل بإيرادات الشركة من عملياتها الرئيسية يلي ذلك مصاريف الشركة التي تكبدها خلال العام في سبيل إنتاج الدخل. وبإيجاد الفرق بين مجموع الإيرادات والمصاريف نتوصل إلى صافي ربح أو خسارة الشركة من العمليات المستمرة، يضاف بعد ذلك إيرادات الشركة الأخرى أو غير المستمرة إن وجدت مثل أرباح بيع الأصول الثابتة وإيرادات إستثمارات في أسهم أو سندات شركات أخرى، ثم يجري طرح المصاريف الأخرى أو غير المستمرة مثل خسارة الشركة من بيع الأصول الثابتة وخسارة الشركة من بيع إستثماراتها المالية. ثم تضاف نتائج العمليات غير العادية مثل مصادرة أرض الشركة أو نتائج الكوارث غير الطبيعية، وأخيراً يتم إظهار آثر تغيير مبدأ محاسبي أو خطأ دفتري.

---

[1] – د. فؤاد السيد المليجي وأخرون، **المحاسبة المالية في شركات الأموال**، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 376.

[2] – د. عبدالناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 321.

فيما يلي نموذج لقائمة الدخل:[1]

قائمة الدخل عن الفترة المالية

من - / - / إلى - / - /

إسم الشركة

كلي	جزئي	جزئي	البيان	سنة المقارنة
	xxx		صافي المبيعات لإيرادات نشاط	
	xxx		يخصم: تكلفة المبيعات	
xxx			مجمل الربح أو (الخسارة)	
			يخصم:	
	xxx		مصروفات عمومية وإدارية	
	xxx		مصروفات تمويلية	
	xxx		مخصصات بخلاف الإهلاك	
	xxx		رواتب مقطوعة وبدلات قصور وإنتقال الإعفاء	
xxx				
xxx			إجمالي المصروفات	
			يضاف:	
	xxx		إيرادات إستثمارات وإدارة مالية من شركات قابضة وشقيقة	
	xxx		قروض لوحدات مرتبطة	
	xxx		أوراق مالية أخرى	
	xxx		فوائد محصلة	
xxx	xxx		إيرادات أخرى عادية	
xxx			صافي أرباح وخسائر	

[1] – عبدالناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص 322.

	xxx		إيرادات غير عادية	
	xxx		أرباح أو (خسائر) رأسمالية	
xxx	xxx		أرباح أو (خسائر) فروق العملة	
xxx			يخصم منه:	
xxx			مصروفات غير عادية	
xxx			صافي الربح أو (الخسارة)	
xxx			ضريبة الدخل	
xxx			صافي الربح أو (الخسارة) بعد ضريبة الدخل	

قائمة المركز المالي:

تُظهر قائمة المركز المالي الوضع الحالي للشركة في لحظة زمنية محددة حيث القائمة ما تمتلكه الشركة من أصول وما يستُحق عليها من إلتزامات تجاه الغير، تظهر كما تظهر قائمة حقوق الشركاء بالشركة. وأهم ما تختلف به قائمة المركز المالي لشركات الأشخاص عن غيرها من المنشأت الأخرى هو ظهور حساب مستقل لرأس مال كل شريك بالشركة وظهور حساب جاري لكل شريك أيضاً. أما فيما يتعلق بقروض الشركاء المستحقة على الشركة فإنها لا تظهر ضمن حقوق الشركاء وإنما يتم إظهارها ضمن الإلتزامات للغير، وأما القروض المستحقة على الشركاء لصالح الشركة فإنها تظهر ضمن أصول الشركة.

وهي توضح أن المركز المالي للشركة يتم عرضه في صورة قائمة بحيث يتم عرض الأرقام الخاصة بكل بند فيها بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة ويتوافق تبويب قائمة المركز المالي مع التبويب المتعارف عليه الذي يقوم على أساس معيار الربحية وليس معيار السيولة حيث لا يقضي المعيار الذي يتعلق بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بإتباع شكل معين لعرض معلومات قائمة المركز المالي، فوفقاً لهذا المعيار يستند ترتيب البنود وتبويبها في المجموعات المختلفة التي وردت بالقائمة المرفقة إلى أهمية هذه البنود من حيث آثرها على القوائم المالية بالنسبة لمعظم المنشأت الصناعية والتجارية.[1]

[1] - د. فؤاد السيد المليحي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 387.

وتبدأ قائمة المركز المالي بالإفصاح عن الأصول، حيث يتم تقسيمها إلى مجموعات مستقلة بداية بالأصول الثابتة التي ينبغي الإفصاح عن تفصيلات بنود من الأراضي والمباني والآلات والمعدات كل على حدى بطريقة مستقلة وبيسعر تكلفتها مخصوماً منها المخصصات الخاصة بالإهلاك بالتفصيل، ثم المشروعات تحت التنفيذ المتمثلة في التكوين السلعي والإنفاق الإستثماري وبعدها يتم عرض مجموعة الأصول طويلة الآجل الأخرى التي تتضمن الإستثمارات طويلة الآجل بحيث يتم التمييز بين كل من الإستثمارات في الشركات الشقيقة والإستثمارات الاخرى، مع بيان القيمة السوقية للمدرج منها في سوق الأوراق المالية إذا كانت مختلفة مع القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي.

ويتم الإفصاح بعد ذلك عن بنود الأصول غير الملموسة من الأصول المعنوية بحيث تظهر شهرة المحل في بند مستقل حيث لا يجوز إدماجها مع مجموعة البنود المكونة للأصول المعنوية، وتظهر براءات الإختراع والعلامات التجارية وما في ضمن النفقات المؤجلة. ويلي ذلك الإفصاح عن الاصول المتداولة بحيث يتم عرض كل بند فيها طبقاً لصعوبة التحويل إلى نقدية (معيار الربحية). وذلك مع مراعاة الإفصاح عن مكونات المخزون بالتفصيل وفي بنود مستقلة تبدأ بالخامات ثم الإنتاج تحت التشغيل ثم الإنتاج التام، وكذلك عرض مكونات المدينين وأوراق القبض، بحيث يذكر رصيد العملاء وأوراق القبض بعد خصم المخصصات المرتبطة بكل منهما، كما يتم عرض الإستثمارات في الأوراق المالية المتداولة بعد خصم مخصص الهبوط في أسعارها، وأخيراً يتم عرض النقدية مع تفصيل مكوناتها.[1]

أما بالنسبة للخصوم فيتم البدء بالإلتزامات قصيرة الأجل حتى يتسنى حساب رأس المال عن طريق طرح مجموع الإلتزامات المتداولة من مجموع الأصول المتداولة، ويراعى الإفصاح عن بنود القروض البنكية وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة كل على حدا فضلاً عن عرض البنود الهامة من الإلتزامات والمستحقات والأموال المخصصة لصناديق المعاشات. وبعد تحديد قيمة رأس المال العامل، فإن القائمة يجب أن توضح إجمالي الإستثمار الذي يتمثل في مجموع الأصول طويلة الأجل ورأس المال العامل، وذلك لمعرفة العناصر الواجب تمويلها. ثم يتم عرض مصادر التمويل، وذلك بالإفصاح عن حقوق المساهمين إلى حقوق الملكية، بحيث تعرض البنود المكونة لحساب رأس مال الأسهم كل على حدا.

---

[1] - د. فؤاد السيد المليحي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 389.

ويتم البدء برأس المال المصدر والمكتتب فيه ثم رأس المال المدفوع وإجمالي قيمة الأسهم التي لم تسدد والأنواع المختلفة من الأسهم الصادرة عن الشركة. ثم يتم عرض الإحتياطات بمختلف أنواعها على وجه التفصيل، يليها الأرباح والخسائر المرحلة إن وجدت.

وأخيراً يتم عرض بنود الإلتزامات طويلة الأجل كل على حدا بعد إستبعاد الأجزاء التي تستحق السداد خلال سنة واحدة، ويلاحظ أن فرق السندات يظهر ضمن الإلتزامات طويلة الأجل بالقيمة الإسمية مضافاً إليه رصيد حساب علاوة إصدار السندات أو مطروحاً منه رصيد حساب خصم إصدار السندات للإفصاح عن القيمة الحالية للسندات في تاريخ إعداد المركز المالي، فضلاً عن الإفصاح عن تفاصيل قرض السندات كمعدل الفائدة الإسمية وتاريخ إستحقاقها والسندات المضمونة برهن أو كفالة وما هو قابل منها للتحويل إلى أسهم كل على حدا.

وإذا تكرر إصدار السندات لأكثر من مرة، فيجب الإفصاح عن البيانات الخاصة بكل إصدار بشكل منفصل ومستقل وكما يجب عرض القروض التي تم الحصول عليها من الشركات القابضة أو التابعة أو الشقيقة في بند مستقل.

الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): تبين قائمة المركز المالي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة. وعادة ما تكون نهاية كل سنة، في الولايات المتحدة الأمريكية كل ربع ونهاية كل سنة.[1]

قائمة المركز المالي[2]

إجمالي	جزئي	البيان	إجمالي	جزئي	البيان
		الأصول الثابتة			الخصوم الثابتة
	xxx	أراضي	xxx		رأس المال
	xxx	مباني	xxx		+ صافي الربح أو صافي الخسارة
	xxx	ألآت	xxx		(-) المسحوبات

[1] – د. نعيم دهمش وأخرون، **مبادئ المحاسبة**، نشر بدعم من معهد الدراسات التجارية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1999م، ص 34.

[2] – أ. فاتن شقير وأخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006م، ص 263.

				xxx	قروض طويلة الأجل
	xxx	سيارات			
xxx	xxx	أثاث			الخصوم المتداولة
		الأصول المتدالة		xxx	قروض قصير الأجل
	xxx	بضاعة أخر المدة		xxx	دائنون
	xxx	مدينون		xxx	أوراق دفع
	xxx	أوراق قبض			
	xxx	أوراق مالية			
	xxx	بنك			
xxx	xxx	صندوق			
xxxxx				xxxxx	

قائمة التدفقات النقدية:

بين المعيار المحاسبي المصري رقم (4) متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاحات المرتبطة بها، وهي تشير إلى أهمية قائمة التدفقات في إعطاء المستثمر أساساً لتقييم إمكانية المنشأة في توليد النقدية وما في حكمها وحاجة المنشأة إلى إستخدام هذه التدفقات النقدية.

شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية لتقييم المعلومات الأتية للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الأخرين:

1. التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع " التشغيلية والإستثمارية والتمويلية".
2. أسباب الإختلاف بين صافي الربح المحاسبي (تطبيقاً لأساس الإستحقاق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً) وبين صافي التدفقات النقدية.
3. آثر التدفقات النقدية على المركز المالي للمشروع.[1]

[1] – د. كمال الدين الزهراوي وأخرون، **المحاسبة في شركات الأموال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م، ص 336.

وقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الشكل والمحتوى لقائمة التدفقات النقدية والتي يجب أن تبين التدفقات النقدية الراحلة والخارجة من الأنشطة الأتية:

أ- **الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.

ب- **الأنشطة الإستثمارية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية في الديون والملكية "الأسهم والسندات" للشركات الأخرى.

ت- **الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي والمتعلق بالحصول على موارد التمويل للاصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم.

وسيتم عرض قائمة التدفقات النقدية بالشكل التالي: [1]

شركة ..... قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 12/31/.....

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		xx
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
ثمن شراء آلات ومعدات	(xx)	
ثمن شراء أراضي	(xx)	
ثمن بيع آلات ومعدات	xx	
قرض ممنوح لإحدى الشركات	(xx)	
تحصيل قروض ممنوحة للغير	xx	
إستثمارات في أسهم وسندات	(xx)	
بيع الإستثمارات في الأسهم والسندات	xx	
صافي التدفقات من الأنشطة الإستثمارية		xx
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
إصدار أسهم	xx	
سداد قروض طويلة الأجل	(xx)	

[1]- د. كمال الدين الزهراوي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 339.

إصدار سندات	xx	
توزيعات نقدية	(xx)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		xx
صافي التغير في الرصيد النقدي		xx
+ رصيد النقدية أول المدة		xx
رصيد النقدية أخر المدة		xx

قائمة التغير في حقوق الملكية:

يجب على المنشأة أن تعرض في قائمة مستقلة ضمن القوائم المالةي قائمة توضح:

أ- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.

ب- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب أو الخسائر وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى والتي تم أخذها مباشرة إلى حقوق الملكية ومجموع هذه البنود.

ت- التأثير المجمع للتغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وتصحيح الاخطاء الجوهرية والتي تم معالجتها طبقاً للمعالجة القياسية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (5).

ث- المعاملات على رأس المال مع اصحاب حقوق الملكية والتوزيعات لهم.

ج- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.

ح- تسوية ما بين رصيد رأس المال وكل بند من بنود الإحتياطات في أول وأخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منهما.[1]

إن التغيير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعطي مؤشراً عن الإرتفاع أو الإنخفاض في صافي أصولها إو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصح عنه في القوائم المالية وبإستثناء التغير الناتج عن التعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال أو التوزيعات، فإن التغير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح غير الموزعة والخسائر الناتجة من أنشطة المنشأة خلال الفترة.

[1] – د. كمال الدين الزهراوي وأخرون، **مرجع سابق**، ص 333.

وهذه القائمة تقوم بتلخيص التغيرات في حقوق الملكية عن فترة زمنية معينة.[1]

قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002

قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في

31.12.2002

بيان	رأس المال	الإحتياطي القانوني	إحتياطات أخرى			إحتياطي إعادة التقييم	أرباح مرحلة	إجمالي
			إحتياطي	إحتياطي	علاوة إصدار			
أرصدة في 13.12.2002	x	x	x	x	x	x	x	x
(1) التغيرات في السياسات المحاسبية							x	x
الرصيد المعدل	x	x	x	x	x	x	x	x
(2) مكاسب أو خسائر إعلان تقييم (لا تظهر في قائمة الدخل)						(x)		(x)
مجموع مكاسب أو خسائر إعادة التقييم						x		x
(3) صافي الربح العام							x	x
(4) المعاملات مع الملاك								

[1]– د. مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م، ص 28.

زيادة رأس المال بعلاوة	x				x		(x)	
توزيعات أرباح							(x)	
المحول للإحتياطي القانوني		x					(x)	
إصدار أسهم مجانية	x		(x)					
أرصدة 31.12.2002								
يتم تكرار ما سبق لأحداث عام 2002 رصيد عام 31.12.2002								

دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي:[1]

عملية قياس وتقويم الأداء تعتبر من أهم مرتكزات الإدارة العليا في أي منشأة في ما يختص بإتخاذ القرارات الهامة التي تهدف إلى التعرف على مستوى الأداء ومدى فاعليته وتأثيره على تطبيق أهداف الشركة بهدف التخطيط والرقابة، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الأنظمة المحاسبية المتبعة في العديد من المؤسسات والشركات السودانية وعدم مسايرة تلك الأنظمة للتطورات الحديثة المتلاحقة حيث يلاحظ عدم إهتمام الإدارات بالتحليل المالي ونتائجه، وعدم شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة في عملية التحليل المالي، وعدم كفاية أساليب التحليل المالي لإتخاذ القرارات الرشيدة.

[1] – د. عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، 2006م ص 257.

هدفت الدراسة إلى بيان مساهمة التحليل المالي بأساليبه المختلفة في قياس وتقويم الأداء المالي بالشركات التجارية. وقد إستخدمت الباحثة لأغراض هذه الدراسة المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي في وضع وتحليل البيانات من المصادر الأولية والثانوية من خلال إستخلاص النتائج المتعلقة بذلك، وقد تم إختيار الفروض التالية:[1]

1) البيانات والمعلومات والأرقام التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي.
2) تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء.
3) لا تمنح إدارة المؤسسات إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائجه لقوائمها المالية.

تشكل التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة المادة الخام الرئيسية للتحليل المالي، وتضم هذه التقارير قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي والملاحظات المرفقة بهذه القوائم المالية حيث تعمل الملاحظات على إعطاء تفاصيل إضافية للأرقام الواردة في القوائم المالية إضافة إلى بيان السياسات المحاسبية الرئيسية التي أستخدمت في إعداد بعض الأرقام المحاسبية مثل سياسة معالجة تدفق البضاعة وكيفية المحاسبة عن الإستثمارات في الأواراق المالية.

كما تحتوي التقارير المالية على تقرير مرفق للحسابات حول القوائم المالية والذي يعبر به عن رآيه تجاه عدالة القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للمنشأة، ونتيجة أعمالها ومركزها النقدي، كذلك تحتوي هذه التقارير على رسالة من مجلس الإدارة تتضمن شرح وتحليل نتائج السنة التي إنتهت بتاريخ إعداد التقارير المالية وتوقعاتها عن السنة المالية المقبلة وبيان السياسات التي تتعهد الإدارة بإتباعها لمعالجة المشاكل التي تواجهها الشركة.

وتوفر الأسواق المالية ووسائل الإعلام الأخرى معلومات عن حركة تداول الأسهم في الأسواق. فهنا في السودان يقوم البنك المركزي بتوفير معلومات عن الإقتصاد الوطني حيث يقو بإصدار نشرة إحصائية شهرية تحتوي معلومات عن العمالة والإستيراد والتصدير وسعر الفائدة وغيرها.

---

[1] – د. محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، دار ام السماق، عمان – الأردن، 1998م، ص 9.

وعلى الرغم من أهمية مصادر المعلومات التي تصدر عن الجهات الرسمية المختلفة إلا أن كتب التحليل المالي تعتمد بصورة أساسية على التقارير التي تصدرها الشركة المساهمة العامة لإرتباطها الوثيق بالمناهج الدراسية في الجامعات وسهولة فهمها من قبل الطلبة.

والإستثناء الوحيد هو إستخدام المعلومات الخاصة بأسعار الأسهم والتي تصدر عن السوق المالي، وبالتالي فإن إهمال تلك المعلومات لا يعني عدم فائدتها لأن المحلل المالي المعني لا يستطيع شرح نتائج تحليله المالي بمعزل عنها. فالتحليل له دور كبير في تقييم الأداء بما أنه هو دراسة القوائم المالية وإيجاد العلاقات التي تربط بين بنود هذه القوائم المالية بهدف تقييم الأداء والتنبؤ بما ستكون عليه هذه العلاقات مستقبلاً.

فالإدارة أي إدارة المنشأة تهتم بالتحليل المالي وذلك لمتابعة الأمور التشغيلية والتمويلية والإستثمارية في المنشأة، وعليها القيام بالتحليل المالي لمساعدتها على أداء وظائفها الإدارية، وتستخدم الإدارة نسب مالية منها نسبة الربح، ومعدلان دوران الأصول، وأرباح الأصول وحقوق الملكية، وكذلك يهتم أصحاب المنشأة بالتحليل المالي للإطمئنان على ثروتهم.

فالتحليل المالي هو إجراءات وعمليات تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستثمرين من إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، وهو دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وكذلك دراسة إتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية.

وهو أيضاً عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والإعتراف المحاسبي.

القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقاً لهذه القوائم، ومن ثم يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم "المحللون الماليون" بدراسة محتويات هذه القوائم وإستنتاج العلاقات بين عناصرها وإستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الإستمرار في المستقبل.[1]

---

[1] – د. محمد تيسير الرجبي، **مرجع سابق**، ص 10.

تتعدد الأطراف المهتمة بالتحليل أو بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف حيث الإختلاف من طرف واحد كل حسب هدفه من عملية التحليل فمثلاً الإدارة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفائتها من إستغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي احكام نظام الرقابة الداخلية.
- مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف المرجوة في المنشأة.
- التعرف على الوضع المالي والقدرة الكسبية للمشروع، وإلى أي حد إستطاعت المحافظة على سيولة المشروع، ويشكل التحليل المالي خير معين وأفضل أداة للمنشأة لإتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو إستئجارها.[1]

وأيضاً فئة الموظفون والعمال يهتمون بالتحليل المالي للإطمئنان على إستقرارهم الوظيفي والمرتبط بإستقرارية المشروع كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم وعلى الخدمات الإجتماعية المقدمة لهم.

مستويات تحليل القوائم المالية:

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاثة مستويات رئيسية يمكن أن نوفرها بما يلي:

- **على مستوى المشروع:**

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط ويدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفائته ونشاطه ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تعنى بغرض التحليل. ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط الضعف والقوة في المشروع.

---

[1]– د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 71–72.

- على مستوى القطاع:

وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع أخذاً بالإعتبار الذي ينتمي إليه فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينهما لإستثمار أموالهم في أسهمها.

- المستوى العام:

وهو التحليل الشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الإقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الإقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع، وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجدد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية... إلخ.[1]

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة وإتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كماً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها بإستخدام الأساليب والأدوات المناسبة.

طبيعة البيانات المالية:

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الإقتصادي ولذلك لا بد من إستعراض طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤديه في التحليل المالي.

وبشكل عام يمكن القول أن البيانات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتعكس هذه البيانات آثار القرارات الإدارية السابقة والحالية، وكما هو معروف فإن البيانات المالية يشوبها إلتباس كبير حيث أن هذه البيانات محكومة بقواعد المحاسبة المالية التي تحاول أن تقدم المعلومات بطريقة عادلة

---

[1]- د. مؤيد راضي خنفر، د. غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 75-76.

ومطابقة عن كل عملية للنشاط الإقتصادي بإستخدام الأصول المحاسبية المتحفظة والتي يمكن ذكر منها ما يلي:

- يتم تسجيل العمليات بقيد التكلفة التاريخية (التكلفة وقت إجراء تلك العمليات) وتجري التعديلات على القيم الحالية إذا إنخفضت فقط.
- يتم الإعتراف بالإيرادات عند البيع فقط.
- يتم تكوين مخصصات للأصول المتداولة (خسائر محتملة الحدوث) وبذلك يتم تخفيض الأرباح.

مثل هذه القواعد تترك نتائج (مخرجات) المحاسبة المالية مفتوحة لعدد كبير من التفسيرات وخاصة إذا سعى المحلل لفهم الاداء الإقتصادي لمنشأة ما وقيمتها الإقتصادية وأهم البيانات المالية في إطار تنفيذ عمليات التحليل المالي وهي:[1]

1/ الميزانية العمومية:

يطلق عليها بيان المركز (بيان الحالة المالية) ويجب أن تكون الميزانية دائماً متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الإقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها إلتزامات وحقوق ملكية مساوية لها.

2/ قائمة الدخل:

تعكس آثر القرارات التشغيلية للمنشأة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة ويوضوح الربح والخسائر الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق الملكية.

3/ قائمة التدفقات النقدية:

هي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مسمى من القوائم المالية لحسابات الشركة أو المنشآت. وذلك للإنتفاع من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة (Cash in Flow)

---

[1] – د. منير شاكر محمد، د. عبدالناصر نور، أ. إسماعيل إسماعيل، **التحليل المالي ومدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص 12–13.

والتي تتسم بإظهار مدى السيولة النقدية التي توفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة إلتزاماتها النقدية الجارية.[1]

التحليل المالي له دور كبير في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة القوائم المالية وإيجاد العلاقات التي تربط بينها وذلك يمكن أن يستخدم في تقييم الأداء المالي للمنشآت. ومن بعض فوائد التحليل المالي للمنشأة التالي:

- تحديد سيولة المنشأة في الأجل القصير عن طريق مقارنة وضع الأصول المتداولة مع الإلتزامات المتداولة.
- تحديد قدرة المنشأة على دفع إلتزاماتها في الأجل الطويل ويتم الوقوف على ذلك بتحديد العلاقة بين الإلتزامات والأصول ودراسة بنود قائمة الدخل.
- تقييم القوة الإيرادية للمنشأة، والذي يشير إلى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وعلاقة هذه الأرباح بالمبيعات والأصول وحقوق الملكية.
- تحديد علاقة الأرباح بالأسعار أو أسعار الأسهم لمعرفة كونها مسعرة بأقل من المتوقع أو بأعلى من ذلك.
- مساعدة الإدارة على تقييم أداء المنشأة ككل ومعرفة أداء وحداتها الإدارية على حدا.
- مساعدة الوحدات الحكومية على القيام بواجباتها بصورة معقولة بالإضافة إلى مساعدة مدقق الحسابات على تنفيذ عمليات التدقيق.[2]

---

[1] - د. منير شاكر محمد وأخرون، **مرجع سابق**، ص 16.

[1] – محمد تيسير الرجبي، **مرجع سابق**، ص 20.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

نشأة شركة السكر السودانية وتطورها:[1]

زراعة القصب بالسودان كانت موجودة منذ أوائل القرن الماضي بمناطق الجبلين، مدني، الكاملين، سنجة وجبل مرة. بدأ التفكير في صناعة السكر في الثلاثينات من القرن الماضي عن طريق الخبير الإيطالي مالسوس بمنطقة منقلا وكان موفداً من شركة بوكسول الإنجليزية لدراسة إمكانية إنشاء مصنع للسكر بها.

في مطلع 1959م تمت الإستعانة بالبروفيسور فردريك رون لإعداد دراسة لقيام صناعة السكر بالسودان، في عام 1960م تم وضع حجر الأساس لأول مصنع سكر بالسودان مصنع الجنيد على يد اللواء محمد أحمد عروة نيابة عن الرئيس إبراهيم عبود، وبدأ الموسم التجريبي للمصنع عام 1962م.

شركة السكر السودانية شركة قطاع عام تعمل وفق قانون الشركات الخاصة لعام 1925م، وتقع تحت مظلة وزارة الصناعة، وللشركة مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة وتمثل في مجلس الإدارة الوزارات والهيئات المختصة، ممثل العاملين بالشركة، وبعض ذوي الخبرات في مجال صناعة السكر.

هيكل الشركة يشمل قطاعات متخصصة لأداء وظائف العمل وهي:

1. القطاع الفني، ويعني هذا القطاع (بالمصانع، الورش الزراعية، المسبك المركزي، والمشروعات الجديدة).
2. القطاع الزراعي (الأقسام الزراعية بالمصانع).
3. القطاع المالي (الإدارات المالية).
4. القطاع التجاري (المشتريات والتسويق).
5. القطاع الإداري (الشئون الإدارية، العامة والأفراد، التدريب، العلاقات العامة، مركز التدريب سنار).

---

[1]- www.ssc.sd

الرؤية:

رائدة صناعة السكر في السودان.

الرسالة:

تأصيل معاني الإلتزام بقضايا الوطن وتنمية المجتمعات حول مصانع السكر.

أهداف الشركة:

1. إنتاج سكر أبيض بمواصفات عالية الجودة للمنافسة في الأسواق الداخلية والعالمية.
2. الإستفادة القصوى من مخلفات صناعة السكر بحيث يتم تحويلها الى سلع وخدمات صالحة للإستخدام.
3. المساهة في تنمية المجتمع حتى يصبح مجتمع معافى متحضر منتج.
4. الإهتمام بقضايا العاملين بالشركة.
5. تصنيع جوالات البلاستيك للتعبئة.
6. تصنيع قطع الغيار.

نشاط الشركة:

تحسين معامل تحضير القصب بمصنعي الجنيد وحلفا وتوسعة مصنع سكر حلفا من 5000 طن قصب/اليوم إلى 7500طن قصب/اليوم وتوسعة مصنع سكر الجنيد من 4000 طن قصب/اليوم إلى 6500 طن قصب/اليوم، توليد الطاقة الكهربائية (التوليد المشترك) بسكر كنانة، إنتاج اللحوم للصادر والسماد العضوي، وكذلك التوسع في إنتاج الألبان والبيوت المحمية لإنتاج الخضر للسوق المحلي والصادر.

الوحدات الرئيسية بالشركة:

تتبع لشركة السكر السودانية أربعة مصانع هي:

- مصنع الجنيد (1962م).
- مصنع حلفا الجديدة (1963م).
- مصنع سنار (1976م).
- مصنع عسلاية (1980م).

وهنالك خمسة وحدات مساعدة هي:

- مسبك الخرطوم المركزي.
- وحدة خدمات السكر وتصدير المولاص بورتسودان.
- مصنع جوالات البلاستيك بعسلاية.
- المركز القومي لتدريب العاملين في مجال السكر بسنار.
- مركز أبحاث قصب السكر بالجنيد.

المصانع تحت التنفيذ:

- مصنع الإيثانول بسنار.
- مصنع اللحوم بسكر سنار.
- مشروع مصنع سكر السوكي.
- مشروع مصنع سكر تمبول.
- مشروع الحرقة ونورالدين.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

- **إجراءات الدراسة الميدانية:**

تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في الآتي:

- **مجتمع الدراسة :**

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة في المؤسسات الصناعية السودانية.يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الأفراد الذين ينتمون إلي : شركة السكر السودانية المحدودة .

- **عينة الدراسة :**

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتوزيع (50)إستبانة علي المستهدفين من مجتمع الدراسة اعلاه ،وإستجاب (40)فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (83%)من المستهدفين .

وللخروج بنتائج دقيقة بقدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأتي :-

1. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (شهادة سودانية ،دبلوم وسيط ،بكالريوس ،دبلوم عالي ،ماجستير دكتوراة ،أخرى) .
2. الأفراد من مختلف المهن (محاسب ،إداري ،مراجع ،مدير مالي ،أخرى) .
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ،إدارة ،إقتصاد ،إحصاء ،أخرى).
4. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة العملية (أقل من 5سنوات ،5-10سنوات ،أكثر من 10سنوات).

أدوات الدراسة:

أداة جمع البيانات هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات

اللازمة للدراسة وقد إعتمد الباحث على الإستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة وإحتوى الاستبيان على قسمين هما:

- **القسم الأول:** وشمل البيانات الشخصية للأفراد عينة الدراسة حيث يحتوي على البيانات الآتية: النوع – المؤهل التعليمي – التخصص – سنوات الخبرة – الدورات التدريبية.
- **القسم الثاني** : وشمل مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق المقاييس المستخدمة وهي (أوافق – أوافق بشدة – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) .

البيانات الشخصية:

		العدد	النسبة
العمر	30سنة فاقل	18	%38.3
	من 31 – 40 سنة	9	%40.4
	من 41 – 50 سنة	7	%14.9
	اكثر من 50 سنة	3	%6.4
المجموع		47	%100
المؤهل العلمي	بكلاريوس	19	40.4%
	دبلوم عالي	8	%17
	ماجستير	9	%19.1
	دكتوراه	8	%17
	اخرى	3	%6.4
المجموع		47	%100
التحصص العلمي	محاسبة	13	%27.7
	ادارة اعمال	10	%21.3
	اقتصاد	5	%10.6
	دراسات مصرفية	4	%8.5
	نظم معلومات ادارية	5	%10.6

	اخرى	6	%12.8
	تكاليف ومحاسبة ادارية	4	%8.5
المجموع		47	%100
المركز الوظيفي	محاسب مالي	12	25.5%
	مدير عام	3	%6.3
	مراجع داخلي	2	%4.3
	مدير مالي	7	%14.9
	مدير اداري	6	%12.8
	اخرى	17	%36.2
		47	%100
المركز الوظيفي	زمالة سودانية	3	%6.4
	زمالة بريطانية	4	%8.5
	زمالة امريكية	2	%4.3
	زمالة عربية	1	%2.1
	لا يوجد مؤهل علمي	26	%55.3
	زمالة اخرى	11	%23.4
المجموع		47	%100
	5 سنوات فاقل	22	%46.8
	من 6 – 10 سنوات	14	%29.8
	من 11 – 15 سنة	3	%6.4
	من 16 = 20 سنة	3	%6.4
	اكثر من 20 سنة	5	%10.6
المجموع		47	%100

المصدر إعداد الدارسين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول أعلاه يتضح أن أما العمر يتضح أن 38.3% كانوا اقل من 30 سنة ، 19.1% كانوا من 31 – 40 سنة ، 40.4% من 41 – 50 سنة ، أما أكثر من 51 سنة 6.4% .

حسب المؤهل العلمي يتضح أن 40.4 % كانوا بكلاريوس ، بينما دبلوم عالى 17% ، اما ماجستير كانوا 19.1% ، دكتوراه كانو 14.9 ، اخرى 6.4% .

حسب سنوات التخصص العلمي يتضح أن 27.7% كانت محاسبة ، 21.3% كانت ادارة اعمال ، اقتصاد 10.6% ، دراسات مصرفية بلغت نسبة 8.5% ، نظم معلومات محاسبية شكلوا 10.6% ، اخرى كانت 12.8% ، تكاليف ومحاسبة ادارية 8.5% .

المركز الوظيفي محاسب مالي بلغت 25.5% ، اما مدير عام 6.3% ، مراجع داخلي كانوا 4.3% ، اما مدير مالي 19.4% ، مدير اداري 17% ، اخرى 36.2% .

اما بالنسبة المؤهل العلمي نجد أن زمالة سودانية يشكلون 6.4% ، اما زمالة بريطانية 8.5% ، زمالة امريكية 4.3% ، زمالة عربية 2.1% ، لا يوجد مؤهل علمي 55.3% ، زمالة اخرى 23.4%.

من الجدول أعلاه يتضح أن أما سنوات الخبرة يتضح أن 46.8% كانوا 5 سنوات فاقل ، 29.8% كانوا من 6 – 10 سنة ، 6.4% من 11 – 15 سنة ،6.4 % من 16 – 20 سنة أما أكثر من 20 سنة 10.6%.

الإعتمادية :

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية حيث يوضح الجدول أدناه ان معامل الاعتمادية (كرونباخ ألفا) كان بدرجة عالية من الاعتمادية حيث بلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة لمتغيرات الفرضية الاولى (0.62) ، الفرضية الثانية (0.55) الفرضية الثالثة (0.71) أدناه .

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
الفرضية الأولى	**5**	**0.62**
الفرضية الثانية	**5**	**0.55**
الفرضية الثالثة	**5**	**0.71**

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة :

الجدول ادناه يبين المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفرضية الأولى	1.97	.66
الفرضية الثانية	2.01	.81
الفرضية الثالثة	1.89	.63

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول اعلاه يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة فنجد ان الانحراف المعياري لجميع المتغيرات اقل من الواحد وهذا ان هنالك تجانس بين اجابات افرا د العينة عن جميع عبارات المتغيرات ، كما يتضح لنا ان االمتوسط لجميع المتغيرات اقل من الوسط الفرضي وهو (3). حيث إتضح من الجدول أن الوسط الحسابى الفرضية الأولى (1.97) والانحراف المعياري (0.66) ، أما الفرضية الثانية كان الوسط الحسابى (2.01) والانحراف المعيارى (0.81) ، أما الفرضية الثالثة كان الوسط الحسابى (1.89) والانحراف المعيارى (0.63) .

الفرضية الاولى : المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء.

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قائمة المركز المالي لايمكن الاعتماد عليها لتحديد قيمة المنشأة لان عناصرها تتأثر بمؤشرات وظروف تغيرات الاسعار .	12	10	4	7	4
		%25.5	%21.3	%8.5	%14.9	%8.5
2	المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير مفهومة لغير المتخصصين بعملية المحاسبة والامور المالية .	11	24	8	4	–
		%23.4	%51.1	%17	%8.5	–
3	بيانات القوائم المالية لا توضح العلاقة بين	8	21	6	12	–

	مصادر واستخدامات الاموال المستثمرة خلال العام المالي ككل .	%17	%44.7	%12.8	%25.5	–
4	تتأثر المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالسياسات المحاسبية المستخدمة هذا بالاضافة الى ان البنود فيها تتحدث عن الماضي .	13	26	4	–	4
		%27.3	%55.3	%8.5	–	%8.5
5	لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية لكثير من الاصول حيث تستخدم مبدأ الكلفة التاريخية لتقييم تلك الاصول .	12	18	7	7	3
		%25.5	%38.3	%14.9	%14.9	%6.4

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 78.1 % اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 8.5% والذين لايوافقون 23.4% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 74.5% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 17% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 8.5%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 61.7 %اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 12.8%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 25.5%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 82.6 % اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 8.5%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 8.5% مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 53.8% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 14.9% ، اما المحايدين 21.3% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الاولى : المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء.

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
قائمة المركز المالي لايمكن الاعتماد عليها لتحديد قيمة المنشأة لان عناصرها تتأثر بمؤشرات وظروف تغيرات الاسعار.	19.489	2.38	1.261	4	.001
المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير مفهومة لغير المتخصصين بعملية المحاسبة والامور المالية.	19.128	2.11	.866	3	.000
بيانات القوائم المالية لا توضح العلاقة بين مصادر واستخدامات الاموال المستثمرة خلال العام المالي ككل.	11.298	2.47	1.060	3	.010
تتأثر المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالسياسات المحاسبية المستخدمة هذا بالاضافة الى ان البنود فيها تتحدث عن الماضي .	27.638	1.98	.847	3	.000
لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية لكثير من الاصول حيث تستخدم مبدأ الكلفة التاريخية لتقييم تلك الاصول .	14.170	2.38	1.208	4	.007

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 11.298 و 27.638 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.98) و (2.47) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (1.208) و(.847) .

الفرضية الثانية : تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء المالي .

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تستخدم نتائج القوائم المالية كوسيلة للتنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية .	15	29	–	2	1
		%31.9	%61.7	–	%4.3	% 2.1
2	تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة الاداء للشركة الواحدة لعدة سنوات .	19	22	4	2	–
		%40.4	%46.8	%8.5	%2.3	–
3	استخدام النسب المالية يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة اداء الشركة ومعرفة نقاط الضعف والقوة .	19	20	6	2	–
		%40.4	%42.6	%12.8	%4.3	–
4	المعلومات الناتجة عن التحليل المالي تساعد المنشأة في تحديد درجة السيولة .	19	22	3	3	–
		%40.4	%46.8	%6.4	%6.4	–
5	استخدام التحليل الافقي يساعد في تقويم انجازات المنشأة ونشاطها واتخاز القرارات المناسبة .	14	24	6	3	–
		%29.8	%51.1	%12.8	%6.4	–

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 93.6% اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 4.3% والذين لايوافقون 2.1%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 87.2% اوفق بشدة واوافق بينما الذين

بينما المحايدين 8.5% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4.3%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 83%اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 12.8%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4.3% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 87.2% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 6.4%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 6.4% مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 80.9% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 12.8%،بينما الذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 6.4% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة .

الفرضية الثانية : تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء المالي .

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تستخدم نتائج القوائم المالية كوسيلة للتنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية .	44.149	1.83	.816	3	.308
تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة الاداء للشركة الواحدة لعدة سنوات .	26.617	1.77	.786	3	.000
استخدام النسب المالية يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة اداء الشركة ومعرفة نقاط الضعف والقوة.	21.170	1.81	.825	3	.000
المعلومات الناتجة عن التحليل المالي تساعد المنشأة في تحديد درجة السيولة .	26.447	1.79	.832	3	.000
استخدام التحليل الافقي يساعد في تقويم انجازات المنشأة ونشاطها واتخاز القرارات المناسبة .	22.532	1.96	.833	3	.000

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 21.170و 44.149 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.77) و (1.96) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (825.) و(833.) .

الفرضية الثالثة :لا تضع إدارات الشركة إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائج .

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	لا تعتمد معظم الشركات العاملة في السودان في اتخاز قراراتها على نتائج التحليل المالي .	10	22	10	4	1
		%21.3	%46.8	%21.3	%8.5	%2.1
2	تقارير التحليل المالي لها علاقة وثيقة بالقرارات التي تتخذها المنشأة او الشركة .	16	27	2	2	–
		%34	%57.4	%4.3	%4.3	–
3	تعتمد معظم الشركات بصورة معنوية في قراراتها على نتائج التحليل المالي .	14	26	6	1	–
		%29.8	%55.3	%12.8	%2.1	–
4	تقارير التحليل المالي وسيلة مهمة توضح فيها لملاك الشركة مدى كفاءتها في اتخاز القرارات .	18	25	1	3	–
		%38.3	%53.2	%2.1	%6.4	–
5	الشركات التي لا تستخدم التحليل المالي لقوائمها المالية تخفي الكثير من الايضاحات والحقائق .	26	16	1	2	2
		%55.3	%34	%2.1	%4.3	%4.3

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 68.1% اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 21.3% والذين لايوافقون 10.6%، بينما الذين لا يوافقون ولا يوافقون بشدة 24% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة

بلغت 91.4% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 4.3% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4.3%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 85.1%اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 12.8%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 2.1%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 91.5% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2.1%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 6.4%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 89.3% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2.1%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 8.6%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الثالثة : لا تضع إدارات الشركة إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائج.

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
لا تعتمد معظم الشركات العاملة في السودان في اتخاز قراراتها على نتائج التحليلالمالي .	27.574	2.36	1.112	4	0.000
تقارير التحليل المالي لها علاقة وثيقة بالقرارات التي تتخذها المنشأة او الشركة .	37.511	1.79	.720	3	0.000
تعتمد معظم الشركات بصورة معنوية في قراراتها على نتائج التحليل المالي .	30.362	1.87	.711	3	0.000
تقارير التحليل المالي وسيلة مهمة توضح فيها لملاك الشركة مدى كفاءتها في اتخاز	34.617	1.77	.780	3	0.000

القرارات .					
الشركات التي لا تستخدم التحليل المالي لقوائمها المالية تخفي الكثير من الايضاحات والحقائق .	53.106	1.68	1.024	4	0.000

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 53.106 و 27.574 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.68) و (2.36) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (711.) و(1112.).

أولاً: النتائج:

1- المعلومات الناتجة من القوائم المالية تساعد الشركة في التنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية بما يؤثر إيجاباً على الأداء المالي للشركة.

2- القوائم المالية تعمل على تقويم كفاءة الاداء المالي عن طريق مقارنة أداء الشركة لعدة سنوات.

3- إستخدام التحليل المالي يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة أداء الشركة وتساعدها في معرفة نقاط الضعف والقوة فيها.

4- تعتبر النسب المالية أفضل الأدوات المستخدمة في التحليل المالي.

5- تساعد المعلومات الناتجة عن التحليل المالي الشركة في تحديد درجة السيولة.

6- إستخدام التحليل الأفقى يساعد الشركة في تقويم نشاطاتها وإتخاذ القرارات المناسبة.

7- الشركات التي لا تستخدم التحليل المالي لقوائمها المالية تخفي الكثير من الإيضاحات والحقائق.

8- هنالك علاقة وثيقة بين تقارير التحليل المالي والقرارات التي تتخذها الشركة.

9- تساعد التقارير الناتجة عن القوائم المالية الإدارة في إتخاذ القرارات المناسبة.

10- لا تعتمد معظم الشركات التجارية في السودان على نتائج التحليل المالي لإتخاذ قراراتها المناسبة.

11- المعلومات المحاسبية الناتجة من القوائم المالية مبهمة وغير مفهومة لغير المختصين بالمحاسبة والأمور المالية.

ثانياً: التوصيات

1- على الشركات إستخدام التحليل المالي للأرقام الواردة في قوائمها المالية، لفهمها وتفسيرها حتى لا تخفي كثير من الإيضاحات والحقائق.

2- على الشركات أن تستخدم التحليل المالي لمعرفة نقاط الضعف والقوة.

3- ضرورة وجود علاقة بين تقارير التحليل المالي والقرارات التي تتخذها الشركة.

4- ضرورة أن تكون المعلومات الناتجة من القوائم المالية تساعد الشركة في التنبؤ بالمستقبل.

5- ضرورة إستخدام القوائم المالية تساعد في مقارنة أداء الشركة لعدة سنوات.

6- ضرورة إستخدام تقارير التحليل المالي من قبل الشركات العاملة في السودان لمساعدتها في الترشيد.

7- ضرورة إستخدام التحليل الأفقي يساعد في تقويم نشاطات الشركة وإتخاذ القرارات المناسبة.

توصيات بدراسات مستقبلية:

1- دور التحليل المالي في تفسير رسملة بنود الموارد البشرية في القوائم المالية.

2- دور التحليل المالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية.

3- إستخدام التحليل المالي في تقويم أداء الأسواق المالية في الوطن العربي.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1. أ. فاتن شقير وأخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006م، ص 263.
2. أ. نعيم نمر داؤود ، **التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)** : (دار النشر ، دار البداية ناشرون وموزعون 2012م ، ص31 .
3. أ.د. إسماعيل إسماعيل وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م، ص 10).
4. أ.د. مؤيد عبدالرحمن الدوري، أ. نورالدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، (دار وائل للطباعة والنشر، 2002م، ص 15-16-17)
5. خالد عبد الرحيم العتيبي، **إدارة الموارد البشرية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م، ص 210-212.
6. خلدون ابراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، عمان، دار وائل للنشر ،2000م، ص 10.
7. د. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2011م، عمان، ص 104.
8. د. سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الرياض، دار المريخ للنشر، 2000م، ص 38.
9. د. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، 2006م.
10. د. عبدالسلام الوقحف، **إقتصاديات الأعمال**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993م، ص 92.
11. د. عبدالناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 321.

12. د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، **إدارة البنوك**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 234 – 235.

13. د. فؤاد السيد المليجي وأخرون، **المحاسبة المالية في شركات الأموال**، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 376.

14. د. كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002م، ص 261.

15. د. كمال الدين الزهراوي وأخرون، **المحاسبة في شركات الأموال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م، ص 336–339.

16. د. محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، دار ام السماق، عمان – الأردن، 1998م، ص 9 – 10.

17. د. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 3.

18. د. مدحت محمد ابو النصر، **الأداء الإداري المتحيز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م، ص63.

19. د. مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م، ص 28.

20. د. منير شاكر محمد، د. عبدالناصر نور، أ. إسماعيل إسماعيل، **التحليل المالي ومدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص 12–13.

21. د. مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن، 2000م) ص 73.

22. د. نعيم دهمش وأخرون، **مبادئ المحاسبة**، نشر بدعم من معهد الدراسات التجارية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1999م، ص 34.

23. الدكتور احمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية**، (دار الإعصار العلمي، للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص105.

24. الدكتور زياد رمضان والدكتور محمود الحورلابلة، **التحليل والتخطيط المالي**، الشركة العربية المتحده للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2003م، ص 8.

25. الدكتور طارق عبدالعال حماد، **تحليل القوائم لأغراض الأستثمار ومنح الإئتمان**، الدار الجامعية، 2006م، ص 474.

26. الدكتور منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارت**، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2008م، ص22

27. صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي**، عمان، دار مجدلاوي للنشر،1998م، ص 73.

28. محمد مطر ، **التحليل المالي والإئتماني** ، دار النشر : (دار وائل للنشر – عمان – الأردن)، عام 2000م ص27.

29. المؤلف عبد الحليم كراجة وآخرون ، **الإدارة و التحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات ، الموضوع الرئيسي : الإدارة المالية ، إدارة الأعمال** ، دار النشر : ((دار الطباعة للنشر والتوزيع)) 2000م ، ص167-168 .

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. فيصل محمد مصباح، **تقويم الاداء المالي والمحاسبي بهيئة الموانى البحرية**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، 1999م).
2. هيثم احمدعثمان ،**التحليل المالي للاغراض المصرفية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2000م).
3. محمد عبدالحميد محمود، **تطبيق أساليب النسب المالية في المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2001م).

4. أشرف خوفر عزيز، **إستخدام التحليل المالي لأسس القياس في القوائم لتقويم الأداء بالقطاع المصرفي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير المنشور، 2002م).
5. محمد على محمد برسي، **التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشور، 2002م).
6. الرشيد حسين محمد إدريس، **دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2005م).
7. أمجد علي عثمان، **إستخدام التحليل المالي في تقويم أداء الشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير المنشورة،2006م).
8. طه نور الدين إسحاق عبدالواحد، **تحليل القوائم المالية ودوره في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2006م).
9. سوزان دفع الله، رسالة ماجستير بعنوان، **دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية**، الخرطوم، جامعة النيلين، 2009م.
10. ناريهان سمير وهبة رزق الله، رسالة ماجستير بعنوان: **دور الموازنات التخطيطية في رفع مستوى الأداء المالي بالقطاع المصرفي**، الخرطوم، جامعة السودان، 2009م، ص 52.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- www.ssc.sd

ملحق (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/.....المحترم

<u>الموضوع: إستمارة إستبيان</u>

إشارة إلي الموضوع أعلاه مرفق لكم عبارات الإستبانة التي تخص بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان: **(التحليل المالي ودوره في تقويم الأداء المالي للشركات التجارية)** لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع علي العبارات المطروحة والاجابة عليها من خلال خبرتكم العلمية والعملية ، حتي يكون للبحث أضافه حقيقية للعلم والمعرفة ، ونؤكد لكم إلتزامنا بسرية البيانات التي تدلون بها وتستخدم لأغراض البحث العلمي ونشر المعرفة فقط.

وشكراً،،،

الباحثون:

- ألاء مبارك عبد الرحمن البشير
- رفيدة علي عوض الكريم محمد
- ملاذ الصديق الياس علي
- نهال احمد محمد علي مراد
- هديل رحمة الله بابوفاتح سالم

أولاً: البيانات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة (√) امام الاجابة التي تراها مناسبة :.

العمر

30 سنه فاقل ☐ 40 سنة ☐ 41 - ☐ ☐

اكثر من 50 ☐

المؤهل العلمي

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

التخصص العلمي

محاسبة ☐ إداره أعمال ☐ إقتصاد ☐

دراسات مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐ أخرى ☐

تكاليف ومحاسبة ادارية ☐

المركز الوظيفي

محاسب مالي ☐ مدير عام ☐ مراجع داخلي ☐

مديرمالي ☐ مدير إداري ☐ أخرى ☐

المؤهل العلمي

زمالة سودانية ☐ زمالة بريطانية ☐

زمالة امريكيه ☐ زمالة عربية ☐

لايوجد مؤهل علمي ☐ زمالة أخرى ☐

سنوات الخبرة

5 سنوات فاقل ☐ من6- 10 سنة ☐ من 11 - 15 سنة ☐

من 16 - 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنه ☐

ثانياً:الفرضيات:

ارجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوي الموافقة الذي يناسبكم:

الفرضية الاولي: المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي :

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(1)	قائمة المركز المالي لا يمكن الإعتماد عليها لتحديد قيمة المنشأة لأن عناصرها تتأثر بمؤشرات وظروف تغيرات الأسعار .					
(2)	المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير مفهومة لغير المتخصصين بعملية المحاسبة والأمور المالية .					
(3)	بيانات القوائم المالية لا توضح العلاقة بين مصادر وإستخدامات الأموال المستثمرة خلال العام المالي ككل .					
(4)	تتأثر المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالسياسات المحاسبية المستخدمة هذا بالأضافة الي أن البنود فيها تتحدث عن الماضي .					
(5)	لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية لكثير من الأصول حيث تستخدم مبدأ الكلفة التاريخية لتقييم تلك الأصول، وبالتالي فإن المركز المالي لا يتم تقديره بشكل دقيق .					

الفرضية الثانية: تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء المالي .

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(1)	تستخدم نتائج القوائم المالية كوسيلة للتنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية .					
(2)	تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة الأداء للشركة الواحدة لعدة سنوات .					
(3)	إستخدام النسب المالية يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة أداء الشركة ومعرفة نقاط الضعف والقوة .					
(4)	المعلومات الناتجة من التحليل المالي تساعد المنشأة في تحديد درجة السيولة .					
(5)	إستخدام التحليل الأفقي يساعد في تقويم إنجازات المنشأة ونشاطها وإتخاذ القرارات المناسبة .					

الفرضيــة الثالثة : لا تضع إدارات الشركات إعتباراً لأهمية التحليل المالي ونتائجه

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(1)	لا تعتمد معظم الشركات العاملة في السودان في إتخاذ قراراتها على نتائج التحليل المالي .					
(2)	تقارير التحليل المالي لها علاقة وثيقة بالقرارات التي تتخذها المنشأة او الشركة .					
(3)	تعتمد معظم الشركات بصورة معنوية في قراراتها على نتائج التحليل المالي .					
(4)	تقارير التحليل المالي وسيلة مهمة توضح فيها لملاك الشركة مدى كفاءتها في إتخاذ القرارات .					
(5)	الشركات التي لا تستخدم التحليل المالي لقوائمها المالية تخفي الكثير من الإيضاحات والحقائق .					

ملحق (2)

قائمة المحكمين للإستبيان

الإسم	الجامعة	الدرجة الوظيفية
– د. بابكر إبراهيم الصديق محمد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.	أستاذ مشارك
– د. زهير أحمد علي أحمد	جامعة الودان للعلوم والتكنولوجيا	أستاذ مساعد. ورئيس قسم المحاسبة والتمويل.
– د. فارس الطيب محمد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – رئيس قسم التكاليف والمحاسبة الإدارية.	أستاذ مساعد. ورئيس قسم التكاليف والمحاسبة الإدارية.